وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عمار ثليجي الأغواط

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

الموضوع :

بداية الحماية الفرنسية على تونس

-1881م-

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص : تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

من إعداد الطالبتين :

❖ كريمة شلاصية

❖ نورة سعيدي

إشراف الأستاذ :

❖ بوقرين عيسى

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل .

نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر الأستاذ المشرف " عيسى بوقرين " الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

ولا يفوتنا أن نشكر كل أساتذتنا الكرام فجزاهم الله خيرا

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونو العالمين سيدنا محمد الأمين صلى الله عليه وسلم .

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد "أبي العزيز "

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب " أمي الغاليت "

إلى من بوجوده اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إلى من عرفت معه معنى الحياة إلى الروح التي سكنت روحي إلى زوجي الغالي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله إلى من آثروني على أنفسهم إلى من علموني علم الحياة إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إلى إخوتي

إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني إلى من جعلهم الله إخوتي في الله ومن أحببتهم بالله

إلى صديقاتي .

كريمة

إهداء

الحمد لله الذي خلق الانسان ولم يكن قبل الخلق شيء ووهبه سمعا وبصرا وعقلا وفؤادا والصلاة وسلام على سيدنا محمد الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ونبي الرحمة ونورا العالمين .

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الغالية .

إلى من عمل بكد في سبيلي وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي العزيز أدامه الله لي .

إلى الروح التي سكنت روحي زوجي محمد وجميع أفراد عائلته

إلى فلذة كبدي الذي لم يرى النور بعد ابني الغالي

إلى عائلة فوبدري التي كبرت في أحضانها وترعرعت خاصة حمزة والمختار

إلى من أنعمتني ببركتها وحكمتها وتربعها على قلبي ولم تبخل علينا بدعائها جدتي مباركة لحنونة أطال الله في عمرها .

إلى جدتي خيرة وجدي علي أدامهما الله لي .

إلى الغاليتين دلال وفاطمة وكتاكيتهما الصغار .

إلى جميع أخوالي الأحباء .

إلى نوءم روحي ورفيقة دربي وأنسي في الليالي الحالكات "كريمة شلاهبية"

إلى أختي الصغيرة والحنونة الطيبة والبريئة "إيمان"

وإلى اللؤلؤتين نجوى وزهرة إلى أجمل الصديقات اللواتي جمعتني معهم الحياة الجماعية بحلوها ومرها إلى سميرة المرحة والحرة وسعيدة صاحبة القلب الطيب ، إلى زينب وإلى أسماء المحبة وإلى فتيحة ك وفتيحة ف، مباركة وسمية ، وإلى صديقات طفولتي بهيجة وكلثوم

إلى قسم التاريخ فوج 04 خاصة عودة ، سمية ، هناء ، فاطمة ، حنان .

نورة

قائمة المختصرات :

الرمز	معناه
ص	الصفحة
ط	الطبعة
تر	الترجمة
تح	التحقيق
(د.ن)	دون دار النشر
(د.م.ن)	دون مكان النشر
(د.ت)	دون تاريخ
ج	الجزء

الفصل التمهيدي :

أوضاع تونس قبيل الحماية الفرنسية

- ✓ الوضع السياسي .
- ✓ الأزمة المالية في تونس .
- ✓ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

عرفت تونس[1] خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تخلفا في شتى المجالات مما أدى إلى تدهورها وركودها وبالتالي ضعفها حيث أنها لم تستطع اللحاق بركب التطور والحضارة التي شهدها العالم آنذاك مما جعلها عرضة للأطماع الخارجية .[2]

1 – الوضع السياسي :

كان العثمانيون قد استولوا على تونس بصورة قطعية سنة 1574 [3] .

حكم البلاد التونسية بايات حسينيون[4] وتصرف هؤلاء البايات كمستقلين على موافقة السلطان ومع ذلك اعترفوا بالسلطة الاسمية واشتركوا إلى جانبه في الحرب البحرية .[5]

الباي يجمع السلطتين التشريعية والتنفيذية وبإمكانه النظر في مختلف القضايا العدلية ، وتعتبر كل القرارات والمراسيم التي تصدر عنه قانونا نافذ المفعول ، وفي سنة 1881 كان باي تونس مُحَمَّد الصادق[6] على نقص في التكوين والضعف في الإدارة وقليل الاكتراث بالشؤون العامة للبلاد تاركا السلطة لحاشيته[7] وكان يستدين الأموال والقروض من فرنسا وشركاتها الرأسمالية للإنفاق على قصوره

---

[1] – تونس : تعد من أصغر بلدان المغرب العربي مساحة وهي عبارة عن جيب جغرافي بين الجزائر وليبيا تبلغ مساحتها 163610 معظم أراضيها منخفضة ، يحدها البحر الأبيض المتوسط من الشمال والشرق ، أنظر عبد الوهاب الكيالي ، **الموسوعة السياسية** ، ج1 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1999 ، ص815.

[2] – أنظر الملحق رقم 01

[3] – عزيز سامح ، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية** ، تر : عبد السلام أدهم ،ط1 ، دار لبنان للطباعة والنشر ، لبنان ، 1969 ، ص 142.

[4] –الحسينيون: وهم الذين ينتمون إلى الأسرة الحسينية نسبة إلى حسين بن علي والتي تسلمت السلطة ما بين 1705 و1953، انظر رفيق سكري ،هند فتال ، **تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر** ، ط1 ، (د–ن) ، (د.م.ن) ، 1988 ، ص 278.

[5] – نفسه ، ص279.

[6] – مُحَمَّد الصادق : ولد ابن حسين بن محمود باي في 07 فيفري 1813 ورث الحكم عن أخيه سنة 23 ديسمبر 1859 وهو الباي الثاني عشر من سلسلة الأسرة الحسينية ، دام حكمه 22 سنة امتاز بالخمول والترف ، أنظر، عبد الجليل التميمي ، **الجيش التونسي في عهد مُحَمَّد الصادق باي (1859–1882)** ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، صفاقس ، نوفمبر 1995 ، ص 65.

[7] – علي المحجوبي ، **ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس** ، سراس للنشر ، تونس، 1986 ، ص ص8–9.

ومشاريعه الاقتصادية غير المدروسة وذلك مقابل منحها امتيازات [1] بحيث أعلن الباي محمد الصادق عن " عهد الأمان " سنة 1857 ووضع دستور 1861 الذي ضمن الأوربيين حق السكن والتملك والعمل فأخذ الكثير يتقاطرون نحو تونس في الوقت الذي زاد فيه الضيق عند الأهالي مما أدى إلى ثورة 1864[2] ، فمثلا نصت المواد الأولى من دستور 1861 على الحريات الشخصية والمساواة أمام القانون والإدارة والضرائب دون تمييز بين الأجناس والأديان .[3]كان من سوء حظ تونس أن وجد إلى جانب الحاكم محمد الصادق باي شخصية طغت على الباي هي شخصية مصطفى خزندار [4]الوزير الأكبر الذي أصبح كأنه الوالي أو الحاكم الحقيقي للبلاد، وكان هذا الوزير جشعا لا يهمه إلا جمع المال بأية وسيلة فنهب الأموال من أربابها ورماها بالذل والإفلاس [5]، وهكذا قضت البلاد عهدا من الفوضى وعدم الاستقرار حتى ولي الوزارة الكبرى خير الدين التونسي[6] سنة 1773[7] وذلك بعد سقوط مصطفى خزندار فتصدى خير الدين لإصلاح الموقف.[8]

---

[1] – يحي بوعزيز ، الاستعمار **الأوربي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات** ، ط5 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص35.

[2] – عمر عبد العزيز عمر ، **جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث** ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2000 ، ص 55.

[3] – جعفر عباس حمدي ، **تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ، 2002 ، ص95.

[4] – مصطفى خزندار يوناني الأصل والولادة بيع إلى بايات تونس فتربى في قصور الأسرة الحسينية ، أنظر، عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ص 68.

[5] – شوقي عطا الله الجمل ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث ليبيا ، تونس ، الجزائر** ، المغرب ، ط1 ، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1977 ، ص292.

[6] – خير الدين التونسي شركسي الأصل (1810-1879) غفل فرأى نفسه في الأستانة في أسرة غير أسرته في بيت ملك تونسي الذي أهدي إليه ، أنظر، أحمد أمين ، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، (د.ت)، ص146.

[7] – عبد الكريم غلاب ، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي أصل الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر** ، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2005 ، ص91.

[8] – شوقي عطاء الله الجمل ، المرجع السابق ، ص297.

عمت حركة الإصلاح ذلك الوقت العالم الإسلامي هذا الإصلاح الذي كان يرمي به إلى تغيير الأحوال السياسية تغيرا لا يبلغ حد الانقلاب .[1]

وكان يمكن لتونس أن تنهض قوية لو لم تجهض إصلاحاته بتولية خلف له مصطفى بن إسماعيل[2]، بدأ خير الدين يربط العلاقات الودية مع الدول الأجنبية فعقد معها معاهدات الصداقة و ما من شك في انه كان يتحسب للعدوان الاجنبي ولذلك رغب في أن يحصن الدولة بهذه الاتفاقات الدولية وتصدى للإصلاح وعالج الحالة التي وصلت إليها البلاد في مختلف المجالات الاقتصادية والإدارية والثقافية والسياسية ولم يكن هذا الإصلاح عشوائيا لكنه كان قائما على الفهم والدراسة وتحديد الهدف المنشود ورسم السياسة للوصول إلى هذا الهدف من 1874 – 1877 [3]، ففي المجال المجال الاقتصادي ألغى خير الدين الضرائب المرهقة التي كانت تثقل كاهل السكان ووحدها في ضريبة واحدة وحرص أن تكون العناصر التي يوكل إليها بجبايتها من العناصر النظيفة وعمد في نفس الوقت إلى تنظيم العلاقات بين المزارعين و الملاك و بينهم و بين الحكومة و أبطل الحملات العسكرية الإرهابية ، وأنشأ المخافر الجمركية لمنع التهريب ونظم الوظائف الحكومية وعين مرتابتها .[4]

أما من الناحية التشريعية والقضائية فقد كانت البلاد مضطربة والأجانب لا يخضعون لقانون البلاد وليس من السهل إقناعهم بالخضوع إذ ليس في البلاد قانون فكان لكل من المذهب الحنفي والمالكي قاضي مطلق الحكم في الحوادث وقد يحدث أن الحادثتين المتشابهتين يقضي فيها قاضيين مختلفين ، ومن المبادئ التي يدين بها الأجانب أن تكون القوانين معروفه قبل الأحداث وهي ليست

[1] – أحمد عبد السلام مواقف ، **إصلاحية في تونس قبيل الحماية** ، ط1 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1987 ، ص120.

[2] – مصطفى بن إسماعيل: هو الوحيد من الوزراء الذي لم يكن من المماليك إلا أن أصله غير معروف بدقة ، أنظر : عبد الجليل التميمي ، المرجع السابق ، ص79.

[3] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص90.

[4] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص299.

مجالا للاجتهاد ولا التلاعب فعهد خير الدين إلى مختصين لدراسة القوانين المعمول بها في الدول العثمانية ومصر وأوربا وأن يستخرجوا منها قانونا يناسب القطر التونسي .[1]

واهتم بالثقافة فوضع أسس التعليم العصري بهدف خلق نخبة قادرة على المساهمة في حركة الإصلاح وعلى تسيير شؤون الدولة الحديثة ولهذا أنشأ سنة 1875 المدرسة الصادقية [2]بقصد التوفيق بين العلوم العصرية والعلوم الإسلامية و اختيار لجنة مع برامج الدراسة في هذه المدرسة وأشار إلى أن الدول سترسل الممتازين طلبة المدرسة لإتمام دراستهم في الجامعات الأوربية ، وكذلك اتجه خير الدين للنهوض بجامع الزيتونة .[3]

كما جمع الكتب المبعثرة في المساجد وكون بها مكتبة ووهب لها من عنده ألفا مائة كتاب مخطوط ونظمها تنظيما حديثا وحسن مطبعة الدولة وأوكل إليها نشر الكتب العلمية والأدبية وأصلح (إدارة الرائد التونسي) وهي الصحيفة الرسمية الحكومية وشجع على نشر المقالات فيها [4]،هذه الجهود المبذولة منحت خير الدين نفوذا كرجل دولة يتولى الوزارة الكبرى[5] ، وعادت للناس طمأنينتهم وعادت للحكومة هيبتها واحترامها وانصرف الناس إلى الزراعة بعد أن كانوا ينصرفون عنها ، فلما ترك خير الدين الحكم كانت مساحة الأرض المستغلة مليون هكتار[6] ، لكن من سوء حظ تونس أن تورى تورى خير الدين عن الميدان في وقت كانت البلاد فيه إلى أمس الحاجة لرجل مصلح مثله على دراية وخبرة وله فلسفته الخاصة في الحكم والإدارة [7]، حين أعفى من منصبه بسبب الوشايات لدى الباي

---

[1] – زاهية قدورة ، **تاريخ العرب الحديث** ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1967 ، ص462.

[2] – المدرسة الصادقية: تم إحداث المدرسة بصدور أمر علي في ذلك يوم 13 جانفي 1875 ، أسسها خير الدين التونسي وتولى إدارتها العربي أروق منذ نشأتها إلى سنة 1881، أنظر ، مُحَمَّد بن خوجة ، **صفحات من تاريخ تونس** ، تح ، حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ص312.

[3] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص298.

[4] – زاهية قدورة ، المرجع السابق ، ص461

[5] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص 91.

[6] – زاهية قدورة ، المرجع السابق ، ص461.

[7] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 299.

التي أشاعها خصومه ضده والذين وقف في وجه أطماعهم بالإضافة إلى الأطماع الأجنبية والتي وجدت الجو المناسب وأحاطت به المؤامرات من كل جانب .[1]

عزل خير الدين عن منصبه سنة 1877 بضغط من فرنسا خاصة على الباي وتنصيب مصطفى بن إسماعيل وبذلك فتح المجال لهم أي الخصوم للعبث بالدولة والذين كانوا المهدين للاحتلال الفرنسي بعد تخلي خير الدين عن الحكم .[2]

2 – الأزمة المالية في تونس :

كانت المالية التونسية سنة 1881 خاضعة لنظام الرقابة الأجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ 1869 فرنسا وانجلترا وايطاليا [3]، فقد كانت كثرة الإنفاق على المصاريف العامة والخدمات التي تقوم بها الدولة تتطلب أموالا ضخمة في الوقت الذي شكلت فيه تونس سوق استهلاكية واسعة لتصريف المنتوجات خاصة وأن هذه الأخيرة حاولت تحديث جيشها وتجهيزه بكل المعدات اللازمة الحديثة التي استنفذت أموالا كثيرة مما أدى بالدولة إلى طلب المال من الشركات الأجنبية ورجال الأعمال الأوربية[4] الأوربية[4] وتراكمت الديون على الدولة فكثرت المصاعب أمامها [5]واضطرت الخزينة التونسية إلى الحصول قسرا من الفلاحين والحرفيين على كل ما يمكن الحصول عليه فأخذت الجماهير تهرب باتجاه طرابلس الغرب واندلعت انتفاضات عديدة في كثير من المناطق [6]وذلك لرفع الضرائب مما أدى إلى ظهور اضطرابات في صفوف الشعب الذي لم يعد قادرا على تحمل أعباء التضخم المالي وهبوط

---

[1] –شوقي عطا الله الجمل ، مرجع السابق ، ص297.

[2] – حلمي محروس إسماعيل ، **تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية** ، ج1، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 ، ص244.

[3] – علي محجوبي ، المرجع السابق ، ص 90.

[4] – عاطف عيد، حليم ميشال، **قصة وتاريخ الحضارات العربية تونس . الجزائر**،(د.ن)،بيروت ،1998 – 1999 ، ص62.

[5] – محمود شاكر ، **التاريخ المعاصر بلاد المغرب** ، ط2 ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، 1996 ، ص 122.

[6] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 95.

مستوى وقيمة العملات الوطنية [1] وأصبح الإيراد السنوي لتونس لا يكفي لسد حاجة الإدارة ودفع فوائد الديون فاضطرت الحكومة إلى الاستدانة مرارا ، ومما زاد الوضع تأزما انتشار مرض الهواء الأصفر (الكوليرا) في البلاد ومات بسببه عدد كبير من السكان ثم تلاه وباء التيفوس وانتشرت اثر ذلك المجاعات والقحط وهكذا تكاثفت على البلاد عدة مصائب في وقت واحد واضطرت في النهاية تونس إلى إعلان عجزها عن دفعها الديون وإفلاسها سنة 1868.[2]

وبذلك أصبحت تونس واقعة تحت الهيمنة المالية الامبريالية الأوربية نتيجة تصاعد القروض الأجنبية وعدم قدرتها على سدادها فانتهزت الدولة الاستعمارية هذه الفرصة لإخضاع المالية التونسية للرقابة [3]، واتفق القناصل الأوربيين على الإقرار بأن وضع البلاد المالي ميئوس منه وتقدم قنصل فرنسا باقتراح يقضي بتنظيم لجنة من الخبراء والمستشارين الفرنسيين لدراسة الأوضاع عن كثب واقتراح الحلول العلمية والكفيلة بوضع حد للتدهور القائم على أن تكون أعمال هذه اللجنة متفقة مع تأمين مصالح الدول الأوربية الأخرى كإيطاليا وبريطانيا [4]، وقسمت اللجنة عملها إلى هيئتين هما اللجنة التنفيذية تتألف من ثلاثة أعضاء وكان يرأسها الوزير الأكبر بمساعدة عضو تونسي ، ومتفقد مالية فرنسي يعينه الباي كمساعدة للرئيس ، وكانت هذه اللجنة تمثل الجهاز المركزي للإدارة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية كما تعتبر في الوقت ذاته وزارة المالية لحكومة الباي وهذا ما يخول لها إعداد ميزانية البلاد ، ولجنة أخرى هي لجنة المراقبة وتتركب من ستة أعضاء منتخبين يمثلون مقرضي الحكومة التونسية : اثنان من فرنسا واثنان من انجلترا واثنان من ايطاليا ولهذه اللجنة الحق في مراقبة كل العمليات التي تقوم بها اللجنة التنفيذية والتثبت فيها ، والمصادقة عليها إن اقتضى الأمر .[5]

[5].

[1] – عاطف عيد ، حليم ميشال ، المرجع السابق ، ص 62.

[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 294.

[3] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 191.

[4] – عاطف عيد ، حليم ميشال ، المرجع السابق ، ص 62.

[5] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 10.

وقامت هذه اللجنة بتحويل مجموع الديون إلى دين موحد قدره 125 مليون بفائدة 5 % وضمنت بريطانيا وفرنسا وايطاليا هذه التسوية في 23 مارس 1870 ، وبذلك أصبحت ثروة البلاد مسخرة لدفع فوائد الدين وأصبت جميع المداخيل الجمركية تحت تصرف اللجنة المالية الدولية [1]، وقد تطلب عمل اللجنة بهذا الوضع التدخل في كل فروع الإدارة بالبلاد وكان طبيعيا أن ينظر الوطنيون إلى هذا التدخل الأجنبي في شؤون بلادهم نظرة سخط وتذمر فقد كانت هذه اللجنة رمزا لسيطرة الأوربيين وأداة لاستغلالهم وإذلالهم الشعب التونسي[2] ، إذ كانت هذه اللجنة المالية الدولية قليلة الاكتراث بمصالح البلاد التونسية وكان دورها ينحصر في واقع الأمر في الدفاع عن مقرضي الباي وتأمين ديونهم وفي هذا المجال نجحت على الوجه الأكمل فما بين سنتي 1871 و1877 تحصل المقرضون على فائض سنوي قدره 5% ما يقابل 25 فرنك على كل سهم بـ 500 فرنك وذلك بالنسبة لجميع سنداتهم وعلى امتداد السنوات العشر السابقة للحماية أي بين 1871 و1881 كان معدل الفوائض يقدر بـ 4.733% في السنة وهذا العبء يكلف البلاد التونسية أكثر من ستة ملايين فرنك سنويا[3] ، وأصبحت تونس بذلك حكرا على البنوك الأجنبية وشبه مستعمرة لهم ولم يبقى إلا قضية واحدة من سيسيطر من الدول الاستعمارية الكبرى على تونس ويحولها إلى مستعمرة تابعة له وخاصة به .[4]

3 – الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي :

أما عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد التونسية قبيل الحماية فقد اشتهر شمال الإيالة بزراعة الحبوب حيث أن القسط الأوفر من المنتوج ينتج من هذه الجهة وكان الإنتاج الإجمالي للبلاد يتراوح قبيل الحماية ما بين مليون وثلاثة ملايين قنطار ، وكانت الأراضي الأكثر خصوبة بين أيدي الأقلية من مقربي الباي أغلبهم من المماليك وهم ملاك متغيبون يعيشون في الحاضرة ويؤجرون أراضيهم

[1] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 94.
[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 297.
[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 11.
[4] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 95.

الشاسعة للمزارعين [1] في الوقت الذي كان فيه البناء الاقتصادي والاجتماعي في تونس على شكل هرم صلب راسخ تعلوه قمة من القادة الإقطاعيين الحاكمين والمتحكمين يشمل على طبقة وسطى صغيرة وضعيفة لا يمكنها معارضة الحكام في شيء أما القاعدة فكانت كبيرة وتعمل وتكدح لتزويد الدولة بما يلزمها من أموال الضرائب .[2]

وقد كانت الضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التي أثقلت كاهلها [3] ويمكن القول أن الضرائب التونسية سنة 1881 ثقيلة جدا حيث كانت تسلط على الأشخاص وتوظف على المنتوجات الفلاحية والبضائع التجارية وقد عرفت البلاد صنفين من الضرائب :

ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة ويشمل الصنف الأول المحي والعشر والقانون ، والمحي هي ضريبة شخصية أقرها مُحَمَّد باي سنة 1856 وهي أساسا تسلط على كل السكان الذكور البالغين باستثناء أصيلي تونس والقيراوان وسوسة والمنستير وصفاقس والجنوب المنتدبين والقدامى والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والعجز [4] ، وكان إحداث " المحي " لتعويض بعض الأداءات والترفيع في المواد الجبائية الداخلية وحددت قيمة المحي بـ 36 ريال وعند تأزم الوضع المالي للبيلك إثر القرض الخارجي سنة 1863 عزم مُحَمَّد الصادق باي على مضاعفته رغم اعتراض رواد الإصلاح في حاشيته ونصحه لهم لتجنيب البلاد الوقوع في الهاوية فقرر في سبتمبر 1863 الرفع في المحي من 36 إلى 72 ريال وتعميمها على كافة المدن [5] ، ومما أدى إلى انتفاضة شعبية قادها علي ابن غذاهم [6] سنة

---

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 18.

[2] – جلال يحي ، **المغرب العربي والاستعمار** ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، 1966 ، ص39.

[3] – الحبيب تامر ، **هذه تونس** ، مطبعة الرسالة ، (د.م.ن) ، (د.ت) ، ص25.

[4] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 12.

[5] – خليفة شاطر ، **تونس عبر التاريخ الحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، ج3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية ، تونس ، 2005 ، ص14.

[6] – علي بن غذاهم : وهب حياته خدمة للطريقة التجانية بفضل ذلك اختاره التونسوين وسيط بينهم وبين الباي وليرفع إليه عدم قدرة الأهالي على الدفع ، أنظر ، جان غانياج ، ثورة علي غذاهم ، 1864 ، تر ، لجنة من كتاب الدولة ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، (د.ت) ، ص35.

1864[1]، أما العشر هو أداء عيني على الحبوب يمس بالدرجة الأولى سكان سهول مجردة وجهة تونس وقد بعثت الإدارة خاصة لجمع هذه الضريبة تسمى الرابطة والقانون هو أداء خاص بأشجار الزيتون والنخيل ويؤخذ نقدا عن كل شجرة في الساحل والبريد أما في الوطن القبلي وضواحي مدينة تونس فقد أخذ على شكل أداء على المحصول .

أما الضرائب غير المباشرة فكانت تفرض على التجارة وقد استغلت الحكومة سهولة جمعها لمضاعفة الأداءات وقد كانت المحصولات والرسوم الجمركية واللزمات تمثل أهم هذه الضرائب وقد أوكلت مهمة جمع الضرائب بالإضافة إلى لزمات البارود والملح والتبغ للزامة عرفوا بعدم أمانتهم وباتباعهم لأقذر الطرق التي تمكنهم من الإثراء على حساب الفئة الكادحة من الشعب وعلاوة على ذلك فقد كانت البضائع التونسية تخضع عند تصديرها لرسوم جمركية [2]، وقد لعبت القبائل دورا هاما في اقتصاد البلاد بتعاطيها تربية الأغنام فهي بذلك توفر الصوف والجلود التي تعتبر مواد أولية لصناعة عتيقة يعيش منها جزء لا يستهان به من السكان في مدن عديدة كتونس والقيروان وغيرها إلا أن الصناعات التونسية مثل صناعة الأقمشة والشاشية والمعادن والصباغة والعطور ، عرفت قبيل الحماية تدهورا تاما حيث أنها لم تقدر على منافسة المنتوجات الأوربية المصنعة [3]، وكان من نتائج هذه المنافسة الأوربية أن ضعف الإنتاج الزراعي وأصبحت الصناعات التقليدية تعاني، وتدهورت التجارة الخارجية وأصبح الفلاحون مرغمين على بيع مواشيهم حتى يمكنهم من دفع الأداء وارتفعت أثمان الحبوب المحاصيل الغذائية حتى أصبح من المألوف أن سياق المئات من المدنيين المفلسين إلى السجن ووصل الأمر إلى أن نهبت الحكومة دخول الأوقاف وتضاعف الدين العمومي وتأخر دفع مرتبات الموظفين والجند هذا في الوقت الذي كانت مظاهر الثراء الفاحش لبعض العناصر الممسكة بدفة الأمور واضحة للعيان .[4]

---

[1] – عبد الجليل التميمي ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي الجزائر وتونس وليبيا (1816–1871)**، ط2 ، منشورات مركز الدراسات والبحوث ، زغوان ، 1985 ، ص67.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 12.

[3] – نفسه ، ص19.

[4] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 293.

وتكدست أسعار المنتوجات الزراعية وقلت العملة في أيدي المزارعين والإقطاعيين على حد سواء وتأخرت وسائل التعليم والشؤون الصحية .[1]

كما تعطلت عدة موارد خارجية من جهاد بحري وتصدير ،زادت الموارد الداخلية أهمية فاشتد ثقلها على البلاد .[2]

وكان عدد سكان تونس في سنة 1881 أي قبيل الحماية مليون ونصف مليون [3]، في حين كان عدد الجاليات الأجنبية يقدر بـ 11200 من الإيطاليين و 7000 من البريطانيين و 700 فرنسي [4]، توافدوا على تونس نتيجة لنظام الامتيازات فقد كان كل التجار الأوربيين يتمتعون بعديد الامتيازات وكذلك التجار اليهود الذين كان معظمهم تحت حماية القوى الأوربية وكان لكل هؤلاء التجار وضع خاص شأنهم في ذلك شأن جميع الأوربيين المقيمين بتونس إذ كانوا يخضعون للقوانين المعمول بها في بلدانهم ويدير شؤونهم قناصل مكلفون بحمايتهم لدى حكومة الباي وبالدفاع عن مصالحهم ودعمها في الإيالة وتستند القوى الأوربية لهذا الغرض على المعاهدات التي أبرمتها البلاد التونسية مع بلدان عديدة والتي تمنح امتيازات لجاليات هذه البلدان وبالخصوص على المستويين الاقتصادي والقضائي .[5]

الوضع الثقافي :

أما بخصوص التعليم قبيل الحماية فقد كانت تونس موئل ثقافة وحضارة وكان الزائرون يأتونها من أطراف العالم الإسلامي ليتزودوا بالمعرفة .

كان بتونس 15 كلية و 120 مدرسة ابتدائية و 30 أستاذ جامعي ذا كرسي وأكثر من 800 طالب ، ولم تكن الأقاليم أقل حظ في التعليم ، كان يتجازو عدد التلاميذ 12000 في

[1] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 37.

[2] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 12.

[3] – عبد الحميد زوزو ، **تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009 ، ص76.

[4] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 56.

[5] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 20.

الكليات[1] بالأقاليم الثانوية مثل سوسة والموناستير ولقيروان وصفاقس ... إلخ وكان التعليم مجانيا في كل مراحله.

وكانت هناك جامعة تونسية أعيد تنظيمها على أسس جيدة وقد صدر قانون ينظم سير الدروس ويحسن رواتب الأساتذة وكان يدرس فيها إلى جانب العلوم (الحديثة) الدينية والفلسفية نصيب للحقوق والفقه والأدب والتاريخ والرسم الهندسي والحساب والفلك ... إلخ ،وفي سنة 1875 وسع خير الدين إطارات جامعة تونس وأنشأ بها مكتبة عامة كبرى ، كما أنشأ مدرسة الصادقية وبها 03 شعب يمر بها الطالب الأولى (الأدب) للدراسة العربية الثانوية، والثانية لتدريس علوم الفقه، والثالثة للغات الأجنبية والعلوم الوضعية (الرياضيات، فيزياء ، كيمياء والتاريخ الطبيعي) ،وكانت الغاية من هذه المؤسسة أن تعد نخبة مثقفة ثقافة علمية وأن تساهم في إيجاد إطارات وطنية تتجاوب مع الحاجات الجديدة وذلك بإرسال عدد من البعثات إلى أوربا كل عام من أفضل عناصرها وذلك تحضيرا لهم لدخول الجامعات والمدارس العليا.[2]

[1] – الكليات :كان يطلق لفظ كلية على بعض الثانويات قبل الحرب العالمية الثانية ، أنظر ، علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 54.

[2] – عبد العزيز الثعالبي ، **تونس الشهيدة** ، ط1 ، تر، سامي الجندي ، دار القدس ، 1975 ، ص ص 56 -57.

مقدمة :

كان لموقع تونس في مفترق طرق البحر الأبيض المتوسط ولوضعها الجغرافي بصفة عامة أثر كبير فيما طرأ عليها من أحداث على ممر الأيام مما طبع تاريخها وأوضاعها السياسية والاجتماعية بطابع خاص .

فمنذ احتلال بلاد الجزائر سنة 1830 بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية ووضع العراقيل في سبيل نهوضها و خلق الدسائس لإيقاعها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التي كان يقوم بها قناصلها قبيل الحماية وما صاحبها من التنافس والتسابق الدبلوماسي الذي كان يجري خاصة بين فرنسا وانجلترا وايطاليا في هذا المضمار حيث بدأ التدخل الأجنبي يتسرب إلى تونس ويتسع شيئا فشيئا في القرن التاسع عشر وهذا ما يجعلنا ندرك الأهمية التي تعلقها هذه القوى العظمى عليها خاصة في الجانب الاقتصادي لأن دولا مثل فرنسا وانجلترا كانت آنذاك في أمس الحاجة إلى إيجاد أسواق ومجالات استثمار فوائض رؤوس أموالها ومصنوعاتها التي تغمر أسواقها الداخلية وهذه الظروف تجعل مراقبة الطرق التجارية غاية يحتمها الوضع الاقتصادي وهو ما دفع بفرنسا للخروج من انكماشها بعد فترة من التردد للدخول في سياسة استعمارية تمكنها من استعادة مكانتها التي فقدتها أمام ألمانيا والحفاظ على أمنها فكانت مدعوة في ذلك الوقت إلى أخذ مكانتها من جديد بين القوى الأوربية .

وقد كان فرض فرنسا لصيغة الحماية بحثا عن شكل آخر مغاير لتجربة ضم الجزائر إليها وكانت تلك التجربة قد كبدتها خسائر باهضة في المال والرجال ، فكانت الصيغة جديدة ومستوحاة من سابقة أحدثتها تتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلط التقليدية بإبقائها في وظائفها ولكن بمراقبتها عن كثب .

هذه السياسة التي ظهرت تأثيرتها على المجتمع التونسي بصورة جلية في مختلف الميادين خاصة على العنصر المحلي الذي عان من التهميش مما أدى به إلى القيام بالعديد من المحاولات للتصدي للمستعمر الغاشم بدأت منذ أن وطأت أقدام هذا الأخير إلى أرض تونس .

دوافع اختيار الموضوع :

ولا شك أن لهذا الموضوع قدر كبير من الأهمية العلمية مما جعله جدير بالدراسة والبحث فيه خاصة المهتمين بتاريخ المغرب العربي عموما وتاريخ تونس خصوصا وقد دفعتنا الرغبة الشخصية لدراسة موضوع خاص بتاريخ قطر من أقطار المغرب العربي نظرا للتقارب التاريخي بين هذه الأقطار وبين القطر الجزائري ، ووقع اختيارنا على تونس بالضبط نظرا لحبنا العميق لهذا البلد الشقيق ورغبتنا في معرفة تاريخها المجيد فاخترنا تاريخ تونس وهي تحت نظام الحماية الفرنسية في السنوات الأولى ، أما عن الأسباب الموضوعية لاختيارنا هذا البحث هي التعمق في شتى المجالات التي تستحق البحث وإثراء مكتبة الجامعة بمراجع عن تاريخ تونس ليستفيد منها الطلبة .

طرح الإشكال :

وقد عالجنا هذا الموضوع بإثارة الإشكالية التالية :

- كيف انتصبت الحماية الفرنسية لتونس ؟

ومنها نطرح التساؤلات التالية :

- ما هي الأسباب التي دفعت بالدول الأوربية للاهتمام بتونس كمستعمرة ؟
- كيف تدخلت فرنسا في تونس داخليا وخارجيا ؟
- كيف كانت الردود الأولية للتونسيين تجاه المستعمر ؟

الخطة المعتمدة :

وللإجابة على كل هذا أدرجنا الخطة التالية :

الفصل التمهيدي تكلمنا فيه عن أوضاع تونس قبيل الحماية ، وقد حاولنا استعراض الأوضاع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وحتى السياسة التي سبقت مرحلة إعلان الحماية الفرنسية على تونس وانعكاسات ذلك على الوضع العام .

أما الفصل الأول فتحدثنا فيه عن التنافس الدولي على تونس وسقوطها في أيدي الفرنسيين حيث أخذ التنافس الاستعماري يشتد على تونس بين فرنسا وانجلترا وايطاليا حتى اتخذ شكل امبرياليا تمثل في محاولة السيطرة عليها بحيث اشتدت المنافسة في الفترة الأولى بين انجلترا وفرنسا وفي مرحلة لاحقة بين فرنسا وايطاليا لتنفرد بها في الأخير فرنسا وكانت لهذا التدخل ردود فعل محليا .

أما الفصل الثاني فقد تناولنا الحماية أمام الرأي العام وتوطيد نظام الحماية و ذلك ابتداء من معاهدة باردو وإعلان نظام الحماية إلى غاية توطيدها من خلال الهيمنة السياسية والإدارية على البلاد التونسية .

المنهج المتبع :

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على المنهج الوصفي السردي التحليلي من خلال وصف الأوضاع التي كانت عليها تونس تحت نظام الحماية وسرد مختلف الأحداث حسب تسلسلها الزمني ثم اتبعنا المنهج التحليلي في استخراج المعلومات من المصادر ثم تحليلها بالرجوع إلى جملة من المراجع .

أهم الكتب المستعملة :

اعتمدنا في بحثنا هذا على مصدرين تمثل الأول في كتاب تونس الشهيدة لعبد العزيز الثعالبي الذي يعتبر كتاب مهم جدا لكون كاتبه كان شاهد عيان وتأثر بحالة البلاد المزرية وقدم هذا المصدر للبحث حقائق ثابتة عن الحالة التي كان عليها المجتمع آنذاك ، والمصدر الثاني هو رحلة الألماني ج.أو.ها بنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس الذي قدم للبحث تعريفات لأماكن ومدن تونس

عديدة ، ومن المراجع التي اعتمدنا عليها كثيرا في بحثنا والتي أفادتنا إلى حد كبير أهمتها انتصاب الحماية الفرنسية على تونس لعلي المحجوبي الذي استفدنا منه في بحثنا هذا بدرجة كبيرة وكذا كتاب المغرب العربي الكبير في العصر الحديث لشوقي عطاء الله الجمل وغيرها من المراجع التي وجدنا فيها ضالتنا .

أما عن الصعوبات التي تلقيناها فهي عدم وجود كتب كافية في مكتبة الكلية وغيرها من الصعوبات التي تعددت والتي زادت من عزمنا على إكمال هذا العمل .

الفصل الأول : التنافس الدولي على تونس وسقوطها في أيدي الفرنسيين .

المبحث الأول : التنافس الدولي على تونس .

دوافع التنافس الاستعماري .

التنافس الدولي على تونس

مؤتمر برلين 1878.

المبحث الثاني : احتلال البلاد التونسية ومقاومة الأهالي لهذا الاحتلال .

مبررات فرنسا لغزو تونس .

الحملة الفرنسية على تونس .

المقاومة الشعبية .

دوافع التوسع الاستعماري الأوربي :

أ – الدافع الاقتصادي :

تأسس التوسع الاستعماري الأوربي على نضج الثورة الصناعية المتطورة نحو الاستقطاب المالي وطمع رجال المال والأعمال في المشروع الاستعماري نظرا لما يضمنه من ظروف ملائمة لتوفير المواد الأولية وترويج البضائع دون منافسة تذكر وتوظيف رؤوس الأموال بفرائض وقروض ومرابيح استثمارات مرتفعة [1]، فقد عرفت أوربا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مرحلتين اقتصاديتين :

مرحلة نمو امتدت من سنة 1851 إلى سنة 1873 وتميزت بارتفاع في مستوى الأسعار والعائدات (المكاسب والأجور) فهي إذن مرحلة ازدهار اقتصادي[2] ،ومرحلة ركود امتدت من سنة 1873 إلى1896 وتميزت بانخفاض في أسعار العائدات فهي إذن مرحلة كساد اقتصادي ، ولم تعد مجالات استثمار رؤوس الأموال في أوربا مثمرة إذ قلت الأرباح سنة 1870 ، وفي الوقت الذي قامت فيه الثورة الصناعية الأولى في فرنسا وانجلترا بصفة عملية كانت آفاق الاستثمار في هذين البلدين محدودة جدا وهذا ما دفع بالأوربيين إلى التفكير بصفة جدية في إيجاد مناطق أخرى لاستثمار أموالهم المكدسة فإذا كانت نسبة الربح لا تبلغ في أسواق أوربا 6% فهي تتراوح من 8 و 18% في البلدان المستعمرة حيث تكون الأموال قليلة وبالتالي باهظة القيمة وحيث تتوفر إمكانية الاستثمار .[3]

فشكلت تجارة الرقيق والعاج والذهب والفوسفات والحديد ... إلخ أهم السلع التي أوروبا بحاجة إليها وهذا الأمر يتطلب السيطرة العسكرية والاقتصادية على البلاد المستعمرة واستغلالها كبلاد منتجة

---

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 07.

[2] – مليكة الشيخ ، **العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر** ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، غرداية ، 2011 / 2012، 100.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 27-29.

للمواد الأولية وأسواق لتصريف الإنتاج وهذا الأمر يتطلب تدمير الصناعات البسيطة في البلاد عن طريق إغراق السوق المحلية بالمنتوجات إنما بأسعار منخفضة للحد من تطور الشعب المستعمر .[1]

ب – الدافع الاجتماعي :

تضاعف عدد سكان أوروبا خلال القرن التاسع عشر ، وصحب الوضع الاقتصادي أزمة اجتماعية إذ انخفضت أجور العمال وطرد عدد كبير فانتشرت البطالة وتعذر على الشباب العثور على شغل [2]، فمشكلة هذه الجموع الغفيرة من العاطلين عاملا من عوامل الاضطراب والفوضى سواءا في فرنسا أو في انجلترا ، وربما أن وضعية هؤلاء البطالين كانت مقترنة بمسألة الأسواق [3]، تكونت حركة هجرة ضخمة نشرت الأوروبيين في أنحاء العالم وحتى إن تباطأ نسق الازدياد السكاني بفرنسا مثلا ستبقى هذه الأخيرة قوة سكانية تعد حوالي 36 مليون ساكن في منتصف القرن وهي تتمتع بتفوق عددي ساحق على كافة البلاد الغربية ، التي ظلت تبحث عن مستعمرات لتوفير فرص الإثراء للمهاجرين من مواطنيها فقام بعضهم بالاكتشاف والتبشير وحتى الرحلة العلمية ، فمهدوا لبلادهم السبل كي تتوسع.[4]

ج – الدافع الديني :

ويقصد من خلاله الرد على التوسع الإسلامي باتجاه أوربا فظهرت بعثات تبشيرية تدعوا إلى اعتناق المسيحية .[5]

---

[1] – أنور الجندي ، **العالم الإسلامي والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي** ، ط2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان، 1983 ، ص155.

[2] – عبد المالك خلف التميمي ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة)** ، دار عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر 1983 ، ص16.

[3] – عاطف عيد ، حليم ميشال ، المرجع السابق ، ص 57.

[4] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 08.

[5] – عاطف عيد ، حليم ميشال ، المرجع السابق ، ص 56.

أما الأمر الذي مكن القوة الأوربية من تحقيق طموحاتها التوسيعية فهو التقدم العلمي والتقني الذي أسس لقوة أوربا الحديثة مناعتها العسكرية وقد سخرت المعرفة والصناعة أدوات التفوق المادي على بقية العالم ومنها الأسلحة .[1]

التنافس الدولي على تونس :

أخذ التنافس الدولي الاستعماري يشتد على هذا القطر العربي (تونس) بين فرنسا وانجلترا وايطاليا حتى اتخذ شكلا امبرياليا تمثل في محاولة السيطرة على السوق التونسية والحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم والموانئ وبسط السيطرة المالية والنفوذ السياسي على تونس فاشتدت المنافسة في المرحلة الأولى بين انجلترا وفرنسا وفي مرحلة لاحقة بين فرنسا وايطاليا .[2]

1 – موقف فرنسا :

ما إن قررت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر حتى بدأت تهتم بمصير جارتها تونس خاصة أنه لا توجد حدود طبيعية تفصل بين الإيالتين وتنتقل القبائل البدوية بينها عبر الحدود المصطنعة وشجع السياسة الفرنسية عاملان هما الرغبة في منع قيام نظام في تونس يهدد الجزائر ، وكذا رغبة فرنسا في قيام حدود سياسية مشتركة مع الدولة العثمانية التي كانت تحكم طرابلس .[3]

كانت سواحل تونس الطويلة بما تشمل عليه من موانئ تغري فرنسا على التوسع في إنشاء قواعدها البحرية على تلك السواحل التي تتحكم في الملاحة بين حوضي البحر المتوسط الشرقي منه والغربي وكان في وسع فرنسا باحتلالها لحلق الوادي[4] أو تركزها في بنزرت [5] أن تفرض كلمتها على

---

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 09.

[2] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 190.

[3] – حلمي محروس إسماعيل ، المرجع السابق ، ص246.

[4] – حلق الوادي : قلعة أو حصن لوادي استمدت اسمها من كونها لسانا بحريا يصل تونس بالبحر ، أنظر ، ج ،أو هاينسترايت ، **رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145–1732)** ، تر ، ناصر الدين سعيدوني ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 2008 ، ص115.

[5] – بنزرت : تعني مقطع الأسود وهي تنفرد بموقع مينائها الذي يتصل بالبحر عن طريق قناة تعبرها السفن وبسبب انفتاحها على البحر تتعرض لظاهرة المد والجزر التي تأتي بكمية كبيرة من السمك ، أنظر، ج أوهاينسترايت ، المصدر السابق ، ص 106.

مالطا وعلى جنوب شبه جزيرة الإيطالية ، كما أن إمكانيات تونس الاقتصادية بما تشمل عليه من أراضي زراعية واسعة شبه مهملة وثروات باطن الأرض من قصدير ورصاص وفوسفات .

علاوة على الثروة المائية للسواحل التونسية كان كل ذلك مغريا لفرنسا على أن تتوسع في تونس وتوسع رقعة الأقاليم التي تحكمها في المغرب العربي[1] فبعد هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870 أرادت أن تستفيق بسرعة من تلك الضربة الشديدة بإقامة مستعمرات لها وراء البحار تعوضها عن خسارة إقليمي الألزاس واللورين[2] ، لكن وضع فرنسا لم يكن يسمح لها بالقيام بذلك فكان سببا من الأسباب التي دعت فرنسا إلى التريث في تجربتها ، حتى لا تضيع مجهوداتها في الخارج و يتهمها الرأي العام بتحويل الأنظار بعيدا عن المقاطعات السلبية ، ولذلك فإن موقف الحكومة الفرنسية قد اقتصر في السنوات الأولى من السبعينات على تأييد النفوذ الاقتصادي والمالي والسياسي للفرنسيين في تونس دون تدخل رسمي قد يقلب الأوضاع وهي لا تزال خائفة من الموقف في أوربا وعلى حدودها نفسها.[3]

وحتى تتمكن فرنسا من تحقيق هدفها في بسط هيمنتها على تونس أعلنت أن تونس دولة مستقلة عن الدولة العثمانية[4] وصممت على منع الباب العالي من استرجاع نفوذه في تونس أو التدخل في شؤونها تدخلا ينقص من استقلالها الذي تتمتع به ولذلك بينت الحكومة الفرنسية المتعاقبة بين عامي 1835-1881 للحكومات العثمانية أنها لن تعترف بحقوق الباب العالي في تونس ولن تقبل أي تدخل من جانبه وأنها ستلجئ إلى القوة إذا قام بأية محاولة لبسط سلطانه على هذه البلاد وبالإضافة إلى ذلك أحاطت فرنسا بايات تونس على أنه لا سبيل إلى التنازل عن شيء من حقوقهم أو مظاهر سلطتهم للباب العالي وأن مصالحهم تختلف تماما عن مصالح السلطان وأنه لا

---

[1] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 38.

[2] – حلمي محروس إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 247.

[3] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 39.

[4] – أحمد إسماعيل راشد ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر ليبيا _ تونس _ الجزائر _ المغرب _موريتانيا** ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2004 ، ص11.

صلة تربطهم بالدولة العثمانية سوى صلة الدين وأن هذه الصلة لا تعني شيئا من الناحية السياسية وضمنت للبايات الاعتراف باستقلالهم .[1]

وتمسك الباب العالي بأن تونس ولاية تابعة له تصك فيها النقود باسم السلطان وتلقى فيها الخطب في الجوامع باسمه وتقديم بايات تونس المساعدات العسكرية للباب العالي كلما اشترك في الحرب ،كما أن المعاهدات العثمانية الفرنسية سنة 1673 ذكرت تونس ضمن ولايات الدولة العثمانية ، واستندت الدولة العثمانية إلى عدة حوادث أظهر فيها الباي ولاءه للسلطان كتقديمه معونة عسكرية في حرب القرم .

أما فرنسا فقد استندت إلى عدة حالات تثبت استقلال بايات تونس عن السلطان فقد أرسلت الدول إنذار إلى باي تونس بإزالة القرصنة أواخر سنة 1818 سلم الباي مباشرة ، كما أبرم هذا الأخير معاهدة مع ملوك سردينيا وصقلية عام 1823 وأن الباي أحمد باشا عرض دستوره على إمبراطور فرنسا للموافقة عليه قبل إصداره ، وفرنسا لم تفعل ذلك إلا لإغراء الباي على الاعتزاز بشخصيته الإقليمية وبشكل يسمح لها بالتوسع في هذه الإيالة دون أن يعترضها معترض أو يقف في طريق هدفها .[2]

حقق النفوذ الفرنسي في تونس تقدما ملحوظا في الفترة التي أصبح فيها روستان [3] قنصلا عاما لفرنسا [4]، الذي تحصل على امتياز خط حديدي من تونس إلى حدود الجزائر وكان هذا الامتياز يعني السيطرة على بقعة خصبة غنية من أرض تونس ووضعه تحت السيطرة الفرنسية ورهن مستقبل تونس

---

[1] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 62.

[2] – أحمد إسماعيل ياغي ، محمود شاكر ، **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر** ، ج2 ، إفريقيا ، دار المريخ للنشر ، الرياض، 1993، ص97.

[3] – روستان : عين قنصلا عاما لفرنسا في تونس سنة 1874 ، يرجع له الفضل الكبير في تمهيد الطريق لبسط الفرنسية على تونس ، انظر، ناهد إبراهيم دسوقي ، **دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر** ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 233.

[4] – أنظر الملحق رقم 03

من ناحية ، ومن ناحية أخرى تحقق لفرنسا من الجهة العسكرية سير نقل وإرسال القوات العسكرية الفرنسية من الجزائر إلى تونس في وقت لا يتجاوز عدة ساعات .[1]

وهكذا كان نفوذ فرنسا في تونس عام 1878 في ذروته وكانت الديون الفرنسية تمثل نسبة كبيرة من الدين التونسي وكانت فرنسا تتحكم في مالية البلاد عن طريق نائب رئيس اللجنة المالية هذا إلى جانب احتكارها خطوط البرق وسيطرتها على الخطوط الحديدية وخطوط رئيس الوزراء مصطفى ابن إسماعيل لديها .[2]

2 – موقف بريطانيا :

كانت مسألة استقلال تونس عند الدولة العثمانية عاملا من عوامل الاختلاف بين بريطانيا وفرنسا فبينما حاولت فرنسا القضاء على الوجود العثماني في تونس كانت بريطانيا تبذل جهدها لإعادة الصلة بين تونس والدولة العثمانية والحرص على الاعتراف بأن تونس ولاية عثمانية برغم التهديد والوعيد الذي لحقها من فرنسا [3]، وتلخص موقف بريطانيا من تونس حتى عام 1878 الذي يقضي بالاعتراف بتونس كجزء من ممتلكات الدولة العثمانية مع الاحتفاظ باستقلالها الداخلي في تسيير شؤونها ، ولذلك فإن بريطانيا رفضت أن تعترف بالباي كسلطان مستقل عن الإمبراطورية العثمانية ، ولما أراد أحمد باي أن يزور بريطانيا أصرت الحكومة البريطانية أن يقدمه السفير العثماني إلى ملك بريطانيا رمز التبعية كما عقدت معاهدة مع الدولة العثمانية عام 1861 كانت بنودها تشمل تونس أيضا ولما تم الاتفاق مباشرة بين بريطانيا وتونس عام 1864حول السماح لرعايا بريطانيا بشراء العقارات والأملاك في تونس احتج السفير العثماني في لندن على ذلك ولكن الحكومة البريطانية أوضحت موقفها بأنه مجرد تثبيت لما منحه عهد الأمان 1857 للرعايا الأجانب وأكدت للسفير العثماني أنها لا تنوي أن تقوم بعمل من شأنه أن يهدد حقوق السيادة التي كانت للسلطان في

[1] – ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 234.

[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص303.

[3] – ناهد إبراهيم دسوقي ، المرجع السابق ، ص 233.

تونس ويبدو موقف بريطانيا نحو تونس واضحا أيضا في أنها طلبت من فرنسا أن تكف عن التوسع نحو تونس من الجزائر عام 1856.[1]

فظهرت لبريطانيا وكأنها تدافع عن حقوق السيادة العثمانية وحقوق السلطان خليفة المسلمين ولكنها في حقيقة الأمر تدافع عن مصالحها الإستراتجية وخطوط مواصلاتها البحرية في البحر المتوسط وتخشى عليها عن ازدياد أي نفوذ لفرنسا أو إيطاليا خاصة وأن الأولى كانت مسيطرة حتى ذلك الوقت على قناة السويس بدرجة أقوى من النفوذ البريطاني فيها وكانت إيطاليا تهدد باستيلائها على تونس بقسم البحر المتوسط إلى منطقتين والتحكم في خطوط الملاحة فيه[2] ، فكان الاتجاه البريطاني إذ يحاول الاحتفاظ بالمصالح البريطانية حتى وإن ظهر وكأنه يدافع عن حقوق السيادة العثمانية وكان لبريطانيا نفوذ واضح في تونس نتيجة لوجود بعض الرعايا المالطيين ونتيجة لاشتراكها في الديون التونسية ودخول بعض رجال الأعمال في عمليات إنشائية واستغلالية وحصولهم على امتيازات خاصة بذلك من الباي .[3]

3 – موقف إيطاليا :

كان لإيطاليا جالية كبيرة في تونس بلغ عددهم نحو عشر آلاف إيطالي من معمرين وتجار وحرفيين[4] إذ أن موقع تونس يجعلها أقرب إلى إيطاليا من الدول الأخرى فلا يفصلها عن صقلية إلا مضيق صغير .[5]

عندما ألفت إيطاليا وحدتها أصبحت مشكلة التوسع الاستعماري من الأهداف الرئيسية التي تشجع عليها الأحزاب الوطنية في إيطاليا وكانت تؤكد دوما كثافة السكان في إيطاليا وحاجتها إلى

---

[1] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 60.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي ، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000 ، ص349.

[3] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 41.

[4] – كارل بروكلمان ، **تاريخ الشعوب الإسلامية** ، تر، نبيه أمين فارس ومنير البقلبكي ، ط05 ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، 1968، ص629.

[5] – حلمي محروس اسماعيل ، المرجع السابق ، ص 245.

الهجرة والتوسع ولم يفكر الإيطاليون في الهجرة إلى أمريكا الجنوبية ولكنهم فضلوا تونس لأنها كانت أكثر إغراء لهم نظرا لموقعها الجغرافي من جهة ولأسباب تاريخية من جهة أخرى حيث كانت تونس من أهم أقاليم الدولة الرومانية القديمة ومن المعروف أن الإيطاليين يعتبرون أنفسهم ورثة الرومان في البحر المتوسط وكان دستور عام 1861 يشجع الهجرة ويعمل على زيادة عدد الجالية الايطالية على عدد غيرها من الجاليات ولما كانت الجالية الانجليزية في تونس تتكون في غالبيتها من المالطيين الذين يتكلمون ويكتبون الإيطالية فقد أصبحت اللغة الايطالية هي أول اللغات في تونس .[1]

فرأت إيطاليا نفسها أحق من البلاد التونسية بحكم الروابط القديمة[2] ولكن ايطاليا في ذلك الوقت لم تكن من الدول الاستعمارية الكبرى إذ لم يمضي على توحيدها إلا زمن قصير[3] ، في عام 1865 عين بنا Pinna قنصلا عاما لإيطاليا وأخذ يعمل بنشاط كبير منذ دخل العاصمة ولعل أول انجاز أحرزه القنصل هو عقد المعاهدة التونسية الإيطالية عام 1868 والتي نال الرعايا الايطاليون بموجبه كثيرا من الامتيازات وبمقتضى هذه المعاهدة فتحت لرعايا ايطاليا أبواب العمل في تونس على مصراعيها سواء العمل الصناعي أو التجاري أو الزراعي كما سمح لهم بالتملك وحرية التنقل وما إلى ذلك[4]، ورأت ايطاليا أن السيادة العثمانية على تونس تفوق نفوذها ولكنها وجدت في نفس الوقت أن إعلان استقلال تونس حسب الاتجاه الفرنسي سيحرم هذه الولاية من حماية المعاهدات الدولية ويسهل بالتالي على فرنسا أمر الاستيلاء عليها ولذلك فإن ايطاليا رفضت الاعتراف بتونس كدولة مستقلة وحاولت أن تقترح وجهة نظر خاصة تلخصت في أن تونس (إقليم محايد) ولم تجد هذه النظرية أذنا صاغية في فرنسا ولا في الدولة العثمانية .[5]

---

[1] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 65.

[2] – غنيمي رأفت الشيخ ، **التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية** ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992، ص141.

[3] – زاهية قدورة ، المرجع السابق ، ص 463.

[4] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق ، ص 66.

[5] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 40.

وكانت هزيمة فرنسا أمام ألمانيا سنة 1870 واقتطاع إقليمي الألزاس واللورين منها فرصة حاولت إطاليا انتهازها وبذلت عام 1871 جهودا للضغط على باي تونس للظفر بامتيازات خاصة لها [1]، وتعطي مناقشات مجلس النواب الايطالي في هذه الفترة صورة عن أطماع ايطاليا في تونس لكن وقفت انجلترا وفرنسا وتركيا في وجه تحقيق ايطاليا لأطماعها في تونس في ذلك الوقت كما لم يكن موقف الباشا مشجعا لأن تتخذ ايطاليا خطوة حاسمة .[2]

حصلت ايطاليا عام 1876 على تأييد النمسا لخطتها في تونس وفي هذا الشأن صرح وزير خارجية النمسا بأن دولته لا تعارض في التدخل الايطالي في تونس وأوعزت الحكومة الايطالية إلى قنصلها في تونس أن يفاتح الباي في أمر حماية ايطاليا لتونس ولكن تدخل القنصل الفرنسي بحكم صداقته لرئيس وزراء الباي أدى إلى فشل الاتصالات الايطالية في ذلك الوقت ، وفي ذلك الوقت أخذت ايطاليا توطد أقدامها في تونس وتحاول قطع الطريق على فرنسا فيها ، فبذلت الإعانات للمدارس الايطالية في تونس واهتمت بنشر الدعايا المعادية لفرنسا بين التونسيين عن طريق الصحف العربية .[3]

مؤتمر برلين 1878 :

انعقد المؤتمر في 13 جوان إلى 13 جويلية 1878 لوضع حد لمسألة البلقان [4]، حيث حدث في مؤتمر برلين أن أطلقت بريطانيا يد فرنسا في ممارسة سلطتها على تونس إذ كانت تفضل أن تقع تونس في أيدي فرنسا بدلا من ايطاليا وخاصة أنها لم تكن ترغب في أن تسيطر ايطاليا على جانبي مضيق صقلية ، كما حاولت الحصول على امتيازات في تونس [5]، فانجلترا مثلا تخلت عن تونس لفائدة فرنسا مقابل هيمنتها على قبرص وذلك بعد أن توصلت إلى إبرام معاهدة سرية مع الدولة

---

[1] – محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 122.

[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص302.

[3] – حلمي محروس إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 246.

[4] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 35.

[5] – عبد الكريم رافق ، **العرب والعثمانيون 1516 – 1916** ، ط1 ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، دمشق ، 1974، ص435.

العثمانية تخول لها السيطرة على هذه الجزيرة ، أما ألمانيا فقد أيد المستشار "بسمارك" المقترح البريطاني المتعلق بتونس راميا من وراء ذلك إلى منح تعويضات لفرنسا لصرف نظرها عن الثأر لمقاطعتي الألزاس واللورين اللتين ضمنتها ألمانيا منذ 1870 ، وقد أكد بسمارك ذلك في جانفي 1879 في حديث له مع سفير برلين " إني أعتقد بأن الإجاصة التونسية قد نضجت وآن لكم أن تقطفوها[1] ، وبدأت فرنسا محاولة للحصول على موافقة إيطاليا على مشروعاتها في تونس وحاولت أن تطمئن إيطاليا فأخبرتها بأنها ستعترف لها مقابل ذلك بحقها في الاستيلاء على بلد آخر وأشارت عليها بطرابلس وحذرتها في نفس الوقت وأنذرها بأنها على استعداد لدفع أي اعتداء إيطالي على تونس بالقوة .[2]

فقامت إيطاليا بتدعيم تمثيلها القنصلي في تونس فعينت ماشيو[3] قنصلا في تونس[4] وكانت الفترة من مطلع 1879 حتى صيف 1880 فترة صراع دبلوماسي بين السفيرين الايطالي "ماشيو" والفرنسي "روستان[5]" استخدم فيه كل منهما كافة الوسائل والحيل كالتقرب لرجال البلاط ودفع الرشاوى واستغلال المقربين إلى الباي ومحاولة اغتنام الفرص التي تلوح ليظفر كل لدولته نصيب يقوي نفوذها في تونس فمثلا حين عرضت الشركة البريطانية استعدادها لبيع حق الامتياز الذي حصلت عليه لإنشاء الخط الحديدي بين تونس وحلق الوادي أسرعت شركة "روبانينو الإيطالية " سنة 1880 لشرائه ودفعت فيه أربعة أضعاف ثمنه الأصلي لكن فرنسا استطاعت أن تحصل على امتياز إقامة ميناء تونس كما حصلت في أوت 1880 على وعد من الباي بألا يمنح مستقبلا امتياز لبناء أي سكة حديدية لأي شركة إلا بعد عرضه على الشركات الفرنسية .[6]

رأت فرنسا سنة 1881 أن الأوضاع السياسية أصبحت مساعدة لها بالاستيلاء على تونس دون إحداث أزمة دولية لأنه في مؤتمر برلين حققت ثلاث دول أوربية مكاسب هامة على السلطة

---

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 35.

[2] – أحمد اسماعيل ياغي ، محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 98.

[3] – ماشيو : خبير في أمور الشرق والعالم الإسلامي ، أنظر ، شوقي عطاالله جمل ، المرجع السابق ، ص305.

[4] – أنظر الملحق رقم 04

[5] – خليفة الشاطر ، المرجع السابق ، ص 10.

[6] – شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق ، ص 35.

العثمانية فقد حصلت انجلترا على جزيرة قبرص وأمنت بذلك سيطرتها على شرق البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت قد وطدت سيطرتها على غرب البحر الأبيض المتوسط بواسطة جبل طارق وجزيرة مالطة ، أما النمسا فتولت إدارة ولايتي البوسنة والهرسك ، وروسيا استولت على مدن ومقاطعات هامة في شرق الأناضول كما استطاعت أن تكون دويلات موالية لها في شمال نهر الدانوب وجنوبه ، أما ألمانيا فكانت قد صرحت لممثلي فرنسا بأنها تعترف لفرنسا بحق امتلاك تونس وبأنها مستعدة لتأييدها بشرط أن توجه نشاطها العسكري بعيدا عن الحدود الفرنسية والألمانية ، أما ايطاليا فكانت دولة ناشئة لم تلقى دعما فعليا يمكنها من تحقيق غاياتها فكان باستطاعة فرنسا أن لا تعبأ بالمعارضة التي قد تأتي منها .[1]

وكان الباي مستعدا لقبول الحماية في ذلك الوقت بسبب الاضطراب المالي الذي تعاني منه البلاد ولكنه كان يعترض على الاحتلال العسكري وأرادت فرنسا أن تسرع بالعمل وخاصة أن انجلترا قد بدأت تضيق بالنفوذ الفرنسي برغم الوعود التي سبق أن أبداها السياسيون البريطانيون بالموافقة على فرض الحماية على تونس وقد تشجعت فرنسا في تنفيذ خطتها لغزو تونس من جهة الحدود البرية مع الجزائر .[2]

احتجت الدولة العثمانية على اعتداء فرنسا على ولاية عثمانية إلا أنها لم تستطع عمل شيء لاسيما وأن انجلترا كانت في الوقت نفسه تعتدي على مصر وتثبت حكمها في قبرص ، ولكن بينما اعترفت انجلترا باستمرار السيادة العثمانية الإسمية على كل من مصر وقبرص ، لم تعترف فرنسا للسلطان بأي سلطة في تونس وأخيرا تنازل الأتراك عن تونس لفرنسا في معاهدة لوزان سنة 1923.

[1] – رفيق سكري ، هند فتال ، مرجع سابق ، ص280.

[2] – حلمي محروس إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 248.

أما إيطاليا فإنها غضبت لأن فرنسا سبقتها في تونس ولكنها اعترفت أخيرا بالحماية الفرنسية سنة 1896 مقابل الامتيازات التالية :

- تتمتع إيطاليا بالامتيازات التي منحها إياها الباي سنة 1868.
- يحق للإيطاليين الاحتفاظ بالجنسية الإيطالية .
- ضمان المساواة بين الفرنسيين والإيطاليين في تونس لاسيما حق ممارسة المهنة الحرة وتشكيل الجمعيات والمدارس .
- حق الإيطاليين في الهجرة إلى تونس بالشروط نفسها التي تطبق على هجرة الفرنسيين.[1]

[1] – أحمد إسماعيل ياغي ، محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 100.

.

مبررات فرنسا لغزو تونس :

قررت الحكومة الفرنسية برئاسة "جول فري [1]" في مارس 1881 احتلال البلاد التونسية ، وتم إعداد تخطيط متكامل بمراحله العسكرية والدبلوماسية وتبريراته ، وتتمثل الخطوة الأولى في احتلال شمال البلاد وفرض معاهدة حماية على الباي ، ثم تستكمل الخطوة الثانية السيطرة على كامل البلاد ، واستند تبرير الحماية العسكرية إلى تدخل محدود لتأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من إغارات قبائل الشمال التونسي [2]، وكذا امتناع الباي عن بيع ضيعة تونسية لإحدى الشركات الفرنسية وفقدان تلك الشركة لامتياز خط حديدي لصالح شرطة إيطالية في مزايدة علنية [3]، وبعد الاستعداد استغلت الحكومة الفرنسية المناوشة الحدودية ليومي 30 و31 مارس 1881 بين جنود فرنسيين وبعض التونسيين من قبائل خمير للحصول على مصادقة البرلمان الفرنسي في 07 أفريل على اعتمادات لعملية عسكرية قدمها " جول فري " على أنها مجرد تدخل أمني على الحدود التونسية الجزائرية وشنت حملة صحفية لتبرير " التدخل الأمني " المزعوم لدى الرأي العام الفرنسي في حين رفض الباي طلب الحكومة الفرنسية تتبع القبائل المعينة داخل التراب التونسي وهجم الجيش الفرنسي برا من المستعمرة الجزائرية وشرع في احتلال شمال البلاد التونسية منذ 24 أفريل 1881 متجها نحو تونس العاصمة. [4]

إن حقيقة اختراق المناوشة بين الجيش الفرنسي وقبائل خمير التي ألبسوها عدة اتهامات دبرها وآثرها عضو في إحدى الشركات الفرنسية حين دفع بعض الأشخاص لقتل عدد من العمال الأجانب التابعين لشركة السكك الحديدية التي تعمل بين عنابة وقالمة وكلهم من الإسبان والمالطيين ونفذت المؤامرة [5]، والملاحظ أن المناوشات على الحدود بين القبائل التونسية والجزائرية لم تكن شهر مارس 1881 بل تعود إلى زمن بعيد حيث سجلت سلطات الجزائر ما لا يقل عن 2380 حادثة فيما

---

[1] – جول فري : رئيس الوزراء الفرنسي الذي أخذ على عاتقه اغتصاب تونس ، أنظر : زاهية قدورة ، المرجع السابق ، ص464.

[2] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 20.

[3] – يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 36.

[4] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص ص 22 – 23 .

[5] – يحي بوعزيز ، المرجع السابق ، ص 36.

بين 1870 وسنة 1881 أي بمعدل 200 حادث في السنة وهكذا يتبين أن حكومة الجمهورية الفرنسية لم تعر هذه المسألة أي اهتمام إلا عندما أقرت العزم على بسط حمايتها على البلاد التونسية، وهذا ما أكدته السلطات العسكرية الفرنسية نفسها عندما بينت أن أحداث شهر مارس 1881 كانت تشكل فعلا بعض الخطورة ولكنها لم تكن كافية لتبرير الموقف الذي اتخذته الحكومة الفرنسية في تلك الفترة وهذه الأحداث على حد تعبير هذه السلطات نفسها لا تمثل في نهاية الأمر سوى فرصة انتهزتها بسرعة للخروج من وضعية متردية ولتحقيق أهداف سياسية أسمى وأكثر أهمية ، فلم تكن قضية قبائل خمير إذن سوى ذريعة اتخذتها حكومة فرنسا لتشرع منذ شهر أفريل 1881 في احتلال البلاد التونسية .[1]

الحملة الفرنسية على تونس:[2]

احتلت فرنسا تونس ، كما احتلت بريطانيا مصر في ظروف متشابهة وتذرعت كلتاهما باضطراب حبل الأمور فيهما ، وكان ذلك في الحقيقة بسبب الدسائس التي غزلت غزلها ، وحاكت نسجها أيديهما القذرة الأثيمة (سنة 1881 في تونس وسنة 1882 في مصر)[3] ، حيث هجم الجيش الفرنسي الذي يتكون من ثلاثون ألف جندي فرنسي كانوا عاطلين في الجزائر انطلقوا للزحف على تونس مجتازين الكاف قاصدين باردو[4] مقر الباي ونحو الجنوب عززها أسطول فرنسي هاجم بنزرت في الشمال [5]، وبذلك حاصر جيش الاحتلال البلاد التونسية من الغرب والجنوب والشمال [6] [6] فليس من الصدفة إطلاقا أن يسمح الوزير الأكبر مصطفى بن إسماعيل لضابط فرنسي بزيارة كل من بنزرت والكاف وباجة قبل شهر واحد من دخول الفرنسيين لتونس ، وقام هذا الضابط بتسجيل

---

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 40.

[2] أنظر الملحق رقم 05.

[3] – حسن محمد جوهر ، **تونس** ، دار المعارف ، مصر، 1961 ، ص51.

[4] – باردو : قلعة لا تبعد عن مدينة تونس ، أنظر : ج. أوهاينسترايت ، المصدر السابق، ص 115.

[5] – أنظر الملحق رقم 06.

[6] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص 93.

ما فيها من سلاح ومن المعلوم أن هذه الأماكن هي التي اتجهت لها الحملة الفرنسية قبل غيرها لأهميتها في تركيز قواتها برا وبحرا .[1]

رغم وضوح نوايا فرنسا في مسألة الاحتلال فإن الباي لم يتخذ أي إجراء عملي لمواجهة الموقف عسكريا ، سوى تجهيز محلة صغيرة بقيادة وزير الحرب سليم لجهة قبائل خمير تعد بألف جندي ، 500 عسكر نظامي ، 500 من المخازنية تحمل معها خمس مدافع وبعد أسبوع جهزت حملة أخرى تتركب من 1300 عسكر نظامي و 500 من المخازنية و 500 من زواوة و500 من الحنفية تحمل معها ست مدافع ولكن هاتين المحلتين بالإضافة إلى ضعفها في العدد والتجهيز فإن الدولة لم تكن تعتزم بهما محاربة القوات الفرنسية المحتمل دخولها وإنما الهدف من ذلك هو إظهار النية في معاقبة القبائل وإبراز وجود الدولة في هذه الظروف بدليل انه أما دخلت فرنسا فعلا أعطى الأمر لمحلة علي باي بالتراجع من أمام القوات الفرنسية وعدم التعرض العسكر الفرنسي [2]، فأنزلت بميناء بنزرت قوات مسلحة قدمت من فرنسا ومعها القائد العام للحملة " بريبار " وحل المحتل بباردو في 12 ماي 1881 لانجاز مهمته المتمثلة في إخضاع الباي للحماية الفرنسية وتقدم قائد الحملة في صحبة القنصل العام الفرنسي " روستان " لمقابلة الباي في قصر باردو ، وسلمت نسخة من معاهدة الحماية للتوقيع عليها مع مهلة خمس ساعات لإتمام هذا العمل ، واستمع القنصل مع القائد من قاعة مجاورة إلى أصوات النقاش والجدال بين الباي والأمراء والوجهاء وبعد فترة خرج الباي تحوطه حاشية يحمل معاهدة الحماية موقعا عليها بالتسليم كان يوم 12 ماي 1881[3] نهاية الاستقلال الفعلي لتونس وبدءا لعهد الحماية الاستعمارية .[4]

المقاومة الشعبية : تفجرت المقاومة الشعبية في تونس ضد الاحتلال الفرنسي وتنادي الناس إلى الجهاد ودارت معارك المقاومة الشعبية ضد عدوين في آن واحد ، ضد الباي وجنوده وضد المحتل

---

[1] – عبد الجليل التميمي ، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859–1882)** ، المرجع السابق ، ص213.

[2] – نفسه ، ص214.

[3] – أنظر الملحق رقم 02.

[4] – جلال يحي ، المرجع السابق ، ص 44.

الفرنسي وفي كل مكان من البلاد هب الشعب التونسي يدافع ويقاوم وبرز زعماء شعبيون في كل منطقة ، ولهذا فقد واجهت فرنسا في تونس مقاومة وصراعا لا حد له .

رغم العلاقات التي كانت تربط تونس وفرنسا حيث تعتبر تونس أول إيالة مغاربية تعقد معاهدة مع فرنسا في مطلع القرن السابع عشر [1]، إلا أن هاته العلاقات تدهورت حيث أدت إلى محاولة استغلال فرنسا لخيرات تونس مما دفعها لاحتلالها .

المقاومة بالشمال :

لقد كانت قبائل خمير وسكان الجبال عموما في طليعة حركة المقاومة في شمال البلاد كما أن سرى نبأ وصول السفن البحرية إلى ميناء طبرقة حتى هب متطوعون من أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهم للمقاومة ولمواجهة الأعداء [2]، ولم تتمكن قوات الاحتلال من الاستيلاء على المدينة في 26 أفريل 1881 إلا بعد قصفها ، أما الفروع الأخرى من خمير فلم تغادر موقعها بل بقيت لقطع السبيل على القوات الفرنسية القادمة من الجزائر ، ثم توصلت المقاومة في جهة جندوبة بمشاركة قبائل أولاد بوسالم والشياحية وعمدون ، وكانت هذه القبائل مدعمة لأبنائها من الجنود الذين فروا بأسلحتهم من معسكر علي باي في 29 أفريل 1881 للدفاع عن مواطنها إثر احتلال سوق الأربعاء، وشهد سهل بوسالم في 30 أفريل معركة عنيفة دارت رحابها في موضع يعرف بـ " بن بشير" حيث تواصل القتال من الساعة الثامنة صباحا إلى السادسة مساءا ، واضطر المقاومون اثر ذلك إلى التقهقر والفرار من ساحة المعركة نظرا للتفوق التقني الذي أظهره العدو وبعد وصول تعزيزات هامة لقواته .[3]

---

[1] – خرنق مبروكة ، **العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر 1605 – 1705 سياسيا وتجاريا** ، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،غرداية ، 2011-2012 ، ص04.

[2] – طاهر عبد الله ، **الحركة الوطنية التونسية رواية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956** ، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ، تونس ، (د.ت) ، ص30.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 46.

فالشباب التونسيين قد أدركوا أن لتطوير الصناعي الذي ادخل على البلاد التونسية كان لفائدة الأوربيين فقط .[1]

كما تميزت قبائل مقعد وهذيل في الشمال أيضا بمقاومتها الشديدة للغزاة حيث واجهت قوات الاحتلال بكل شجاعة في جهتي ماطر وبنزرت ولم تتمكن قوات الاحتلال من القضاء نهائيا على مقاومة هذه القبائل إلا في بداية شهر جوان إذ استسلم أبناء مقعد وأجبروا على تسليم أسلحتهم للعدو كما قدموا حوالي عشرين رهينة تم سجنهم في مدينتي عنابة وتونس كما التزموا أيضا بدفع غرامة حربية قدرها 12000 فرنك ، وعمدت سلطات الاحتلال في نفس الوقت إلى نزع السلاح من أفراد هذيل وبجاوة وسكان ماطر .

وبعد أن خضع سكان المناطق الجبلية ظنت حكومة الجمهورية أن ملف القضية التونسية قد طوي مما أدى بها إلى تخفيض قواتها بل ذهبت بها الأمر إلى أبعد من ذلك فقررت حل جيش الاحتلال في 26 جوان لكن بسبب المقاومة التي انتشرت في الوسط والجنوب والساحل أجبرت على تعزيز جيشها بالبلاد التونسية .[2]

وقد لعبت قبائل " نفات " و" جلاص " و " الفراشيش " و " الهمامة " و " أولاد دعيار" دورا حاسما في هذه الحركة [3]، وكانت المراسلة مستمرة ومنظمة بين شيوخ هذه القبائل إذ حاول كل من علي بن خليفة قايد نفات والحاج حسين بن مسعي قايد أولاد يدير (جلاص) والحاج علي الحراث شيخ أولاد وزاز (الفراشيش) وأحمد بن يوسف قايد أولاد رضوان (الهمامة) وعلي بن عمار القايد السابق لأولاد عيار تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة.[4]

---

[1] – كرمال صموت ، **الإستعمار الرأسمالي الفرنسي وحركة الشباب التونسي 1881 _ 1914** ، المجلة التاريخية المغربية (تونس) ، العدد 01 ، جانفي 1974، ص72

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 46-47.

[3] – محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 128.

[4] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 47.

فاتسعت رقعتها بسرعة مذهلة وبهذا فقد تجاوزت هذه القبائل كل خلافاتها ووقفت صفا واحدا في وجه الأعداء ولدرع الخطر الذي يهدد البلاد [1]، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك فقبلت بأن يكون علي بن خليفة قايد نفات على رأس المقاومة لما عرف به هذا الرجل من حركية ونشاط دائب .

ولعل ما قام به أولاد سعيد ورياح خير دليل على ذلك إذ حاولوا بدار الباي قتل الموظفين الأوربيين التابعين لشركة استغلال ضيعة النفيضة رمز الاحتلال الفرنسي ، وقد أتت هذه المحاولة بعد فترة وجيزة من إبرام معاهدة باردو ، وكانت " إستراتيجية " المقاومة ترمي إلى منع جيش الاحتلال من محاصرة صفاقس من جهة البحر والوقوف في وجهه حتى لا يتوغل داخل البلاد ، وقطع السبل المؤدية إلى مدينة القيروان .[2]

ولهذا الغرض توجه علي بن خليفة النفاتي إلى صفاقس لتنظيم صفوف المقاومة باعتباره القائد.[3]

المقاومة بالجنوب : صفاقس وقابس .[4]

لقد عاشت صفاقس خلال شهر جوان 1881 في جو من الاضطرابات ، حيث اشتدت الثورة بها وأصبحت ملاذ للخارجين على الباي وفرنسا [5]، قام بها السكان بالاشتراك مع جمع من قبيلة المثاليت ، وكانت الشائعات الرائجة آنذاك حول تدخل الدولة العثمانية لطرد فرنسا من البلاد التونسية قد زادت من توتر الوضع في هذه المدينة ، مما بعث الفزع في الجاليات الأوربية وكذلك في أعيان المدينة الذين يخشون عمليات النهب التي قد يقوم بها الأعراب في وضع يتسم بعدم الاستقرار فأسس القايد حسونة الجلولي بمعية الأعيان حراسا مدنيين لحماية الأوربيين من غضب السكان وصيانة المدينة من الأعراب وهذا ما زاد في هيجان عامة السكان الذين هاجموا في 28 جوان بمعية جميع من المثاليث قنصلية فرنسا ونزعوا من فوقها العلم كما ضربوا نائب القنصل الفرنسي ماتيي وهم

---

[1] – محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص125.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 48.

[3] – جميل بيضون وآخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ،ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، (د.م.ن) ،1991 ، ص113.

[4] – أنظر الملحق رقم 07.

[5] – شوقي عطاالله ، المرجع السابق ، ص 311.

يصيحون (الموت للفرنسيين) وذلك دون أن يمسوا بقية الأوربيين بسوء وفي 29 جوان 1881 هاجم الثوار القايد حسونة الجلولي لتواطئه مع الفرنسيين ولم ينجح هذا الأخير من غضب السكان إلا عندما احتمى بزاوية سيدي علي الكراي قبل أن يلتحق سرا في الفاتح من جويلية بمعونة أعيان المدينة بإحدى سفن الأسطول الفرنسي التي أرست في نفس اليوم بصفاقس ضمن المدد الذي بعث به روستان بالاتفاق مع الوزير الأول مصطفى بن إسماعيل اثر اضطرابات 28 جوان 1881 لقمع المقاومة التي كانت تتأهب لحماية المدينة من الغزو الفرنسي .[1]

تأسست لجنة للدفاع على المدينة تضم 40 من صفاقس و 10 من المثاليث تحت رئاسة مُحَمَّد الشريف ضابط المدفعية بحامية صفاقس التي انضمت إلى المقاومة مع قائدها مُحَمَّد معتوق بمساندة الشيخ مُحَمَّد كمون بينما أقبل إلى صفاقس عدد كبير من الأعراب لتعزيز المقاومة .

ووصل علي بن خليفة النفاتي إلى ضواحي هذه المدينة في بداية شهر جويلية عدد كبير من أبناء قبيلته ، ومنها صار على اتصال دائم بقبائل المثاليث والسواحي وجلاص ، كما بعث برسل لساحل سوسة وقبائل أولاد سعيد ورياح وطرابلسية زغوان ، وبفضل الدعم الذي لقيه من نفات وبني زيد والمثاليث صار علي بن خليفة القائد الفعلي لصفاقس واعترف سكان المدينة بنفوذه وسلطته ، وطرحت عليه لجنة الدفاع عن المدينة كل المسائل الدقيقة والعويصة التي يمليها الموقف ، كما اعترف أعيان المدينة بعد فترة طويلة من التردد والمراوغة بسلطته إذ رأوا فيه الرجل الوحيد القادر على حماية أملاكهم من عمليات السطو والنهب التي يمكن أن يقوم بها البدو المرابطون بصفاقس وضواحيها .

غير أن المقاومة لم تستطع الصمود طويلا أمام الأسطول الفرنسي الذي بلغ أوجه في 19 جويلية حيث ضم 17 سفينة حربية و 6000 جندي وذلك نظرا للتفاوت التقني من أسلحة الثوار التونسيين وسلاح قوات الاحتلال .[2]

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 48-49.

[2] – نفسه ، ص49.

فصفاقس قد دمرت تدميرا بعد حصارها من قبل المحتل الفرنسي بحرا وبرا [1]، فسقطت مدينة صفاقس في السادس عشر من شهر جويلية 1881 [2]بعد قصف دام عدة أيام وتواصل طوال 15 جويلية وذلك رغم ما أبداه رجال المقاومة من بسالة وشجاعة أدت إلى هلاك عدد كبير منهم .

وإثر احتلال صفاقس اتجه بعض الأعيان من البدو يتقدمهم الحاج صالح بن خليفة شقيق قايد نفات نحو قابس لتنظيم المقاومة بهذه المدينة التي تتركب آنذاك من قريتين : المنزل وجارة ، وكان سكان قابس يتوقعون قدوم الأسطول الفرنسي إلى بلدتهم وفعلا فقد أرست في الواحد والعشرين من شهر جويلية 1881 باخرة حربية فرنسية بهذه المدينة وبعث قائد السفينة برسالة يطلب فيها من الأهالي توضيح موقفهم تجاه القوات الفرنسية فوقع لذلك اجتماع في دار خليفة المنزل بحضور قاضي ومفتي هذه البلدة وكذلك جمع من أعيان جارة يتقدمهم وكيل جمعية الأحباس الحاج أحمد بن جراد الذي دعا الجماعة باسم الواقعية إل الخضوع لقوات الاحتلال غير أن هذا الاقتراح قوبل بالسب والشتم والرفض من طرف جل الحاضرين وجاء خبر أثناء الاجتماع مفاده أن الجيش العثماني قد نزل بطرابلس وأنه سيحل عن قريب بقابس ، فزاد ذلك من عزم الجماعة على مقاومة الاحتلال وأصبح المنزل مركزا للمقاومة يقبل إليه المقاومون من جميع قرى واحة قابس .[3]

ووصل الأسطول الفرنسي إلى قابس يوم 24 جويلية 1881 حيث بدأ في قصف المنزل واستقبل أعيان جارة في مدخل القرية جنود العدو الذين انتصبوا ببرج هذه البلدية ليطلقوا النار على الثوار المتجمعين بالمنزل ورغم ذلك تمكن رجال المقاومة من اكتساح بطحاء السوق بجارة حيث دارت معركة بينهم وبين الجنود الفرنسيين انتهت بعودة هؤلاء إلى معسكرهم الكائن على الشاطئ ، إلى أن القوات الفرنسية أعادت الكرّة في 26 جويلية بقيادة الكلونيل "جامي" وتمكنت من احتلال جارة .[4]

---

[1] – الحبيب تامر ، المرجع السابق ، ص 30.

[2] – شارل فيرو ، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي** ، تع مُحَمَّد عبد الكريم الوافي ، ط3 ، منشورات جامعة قازينوس ، بنغازي ، 1994 ، ص524.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص49.

[4] – نفسه ، ص50.

ولم يحد ذلك من عزيمة المقاومة التي تواصلت في بقية قرى الواحة مكبدة العدو خسائر في العتاد والأرواح [1]، وصمد الثوار لمدة تزيد عن الأربعة أشهر واصلو فيها مناوشة سكان جارة الخاضعة للعدو وكذلك القوات الفرنسية التي لم تتمكن من السيطرة الفعلية والتامة على هذه المنطقة إلا في نهاية شهر نوفمبر 1881.[2]

وبهذا فإن الثورة التي انفجرت في جنوبي تونس ضد الوضع الجديد أخمدها الفرنسيون .[3]

المقاومة بالساحل والوسط :

شملت المقاومة أيضا قبائل جلاص والهمامة وسكان قرى الساحل الذين هبوا في غمرة الحماس لمقاومة قوات الاحتلال بعد أن انضم إليهم عدد كبير من الجنود النظاميين الذين هربوا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم وبعد مرحلة التعبئة مر المقاومون إلى العمل على منع جيش الاحتلال عن التقدم ففي 05 أوت اتجه نفر كبير من قبيلة جلاص نحو الشمال حيث أغاروا بضواحي باردو على قطيع من الإبل يملكه الباي الذي اتهمه السكان بخيانة البلاد وتسليمها للعدو[4] ، وقد تمكن هؤلاء المقاومون من إدخال الرعب والاضطراب في صفوف العدو لمدة 04 أيام متتالية من 26 إلى 29 أوت 1881 ، ففي 26 انقضوا على المعسكرات التابعة لكتيبة المقدم كوريار المرابطة آنذاك ببئر حفيظ قرب قرمبالية ، ولم يكتف المقاومون بذلك بل التحقوا في الليلة الفاصلة بين 28 و 29 أوت بالقوات الفرنسية وردوها على أعقابها في منطقة الأربعين بعد معركة ضاربة تواصلت منتصف الليل حتى الرابعة صباحا .[5]

وعلى اثر هذا الانتصار واصل التونسيون مطاردة هذه الكتيبة التي تقهقرت عن موقعها حيث هاجموها من جديد يوم 29 أوت على مقربة من قرية تركي ، وباعتراف السلطات الفرنسية نفسها

---

[1] – محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 127.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 50.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 99.

[4] – رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص95.

[5] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 51.

فإن المقاتلين التونسيين قد جابهوا العدو بكل بسالة طيلة هذه المعارك الثلاث والتي كان من نتائجها عرقلت زحف القوات الفرنسية داخل البلاد ولو لفترة وجيزة ، وفي شهر سبتمبر 1881 قامت قوات من جلاص ورياح وأولاد سعيد والهمامة والطرابلسية بمناوشات ضد الجيش الفرنسي بمنطقة زغوان ودخلت في 14 سبتمبر معركة حامية ضد جنود الفيلق الخامس وكرد فعل على هذه الأعمال أوقف الجنرال صاباتييه 15 من أعيان زغوان واحتفظ بهم كرهائن وفرض على سكان هذه المدينة الذي اتهمهم بالتواطؤ مع المقاومين غرامة تقدر بـ 200 قفيز من الشعير و 100 رأس بقر و 200 خروف تسلم كلها في ظرف 48 ساعة وأشار إلى أن كل تأخير في الدفع يستوجب دفع خطية تقدر بألفي ريال في اليوم ، وهدد بقل الرهائن إذا ما وصل المقاومون هجوماتهم دون أن ينبه أهالي زغوان السلطة العسكرية لذلك .[1]

واضطر اثر ذلك المقاومون إلى تغيير طريقتهم في القتال لعدم قدرتهم على مواجهة هذه القوات الفرنسية التي تفوقهم عددا وعدة ونظرا للإجراءات التعسفية التي اتخذت ضد مدينة زغوان فتخلوا عن طريقة الهجوم المباشرة واكتفوا بمراقبة المسالك التي تؤدي إلى القيروان لكي يمنعوا قوات الاحتلال من التقدم نحو المدينة ، وفي هذا الإطار تمركزت قوات هامة من جلاص يقودها "الحاج حسين بن مسعي" في الطريق الرابط بين مدينتي زغوان والقيروان ، ومن جهة أخرى استقر أولاد أدير من جلاص وفرق من أولاد سعيد والسواسي ونفات بين سوسة والقيروان تحت قيادة علي بن عمارة الجلاصي ، كما تعهدت مجموعات أخرى من جلاص والهمامة والفراشيش وماجر لمراقبة الطرق التي يمكن أن تسلكها القوات الفرنسية في زحفها على القيروان انطلاقا من مدينة تبسة بالجزائر ، أما السلطات الفرنسية فقد عملت من جهتها على تحقيق الهدف الذي رسمته لنفسها والمتمثل في إتمام احتلال الايالة بغزوها للقيروان التي تعتبر رمزا للمقاومة وموطنا فعليا لها ، وقد أصر جول فري على احتلال هذه المدينة المقدسة وهذا يفسر تعبئة قوات الاحتلال للزحف على القيروان وفتح الطرق المؤدية إليها انطلاقا من زغوان وسوسة وحتى من البلاد الجزائرية .[2]

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 51.

[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، 311.

تقهقر المقاومة وسقوط القيروان :

في نهاية شهر سبتمبر 1881 استعدت قوات الفرقة الخامسة الماكثة بزغوان والفرقة السادسة المتواجدة في سوسة للهجوم على المدينة "المقدسة " في حين دخلت ثلاث وحدات تم إعدادها بتبسة ونقرين والواد إلى البلاد التونسية من جهة الجزائر ، وفي 27 سبتمبر غادر الجنرال "ساباتييه " زغوان متجها إلى الفحص في ثلاثة فيالق من المشاة وست مجموعات من الفرسان وودة مدفعية ، وقد تمكنت قواته هذه التغلب على مجموعات من قبائل رياح و أولاد عون و برقو كانت قد حاولت قطع الطريق على الغزاة ، ثم واصل الجنرال "ساباتييه" زحفه نحو الجنوب في 28 من سبتمبر لمعاقبة المنهزمين ولم يعد إلى معسكر زغوان إلا بعد أن أمن الطريق المؤدية إلى القيروان وهكذا تمكنت الفرقة الخامسة من بلوغ مدينة الفحص في 03 أكتوبر بدون أن تلقى أية مقاومة [1]، وفي 11 من نفس الشهر توجه الجنرال "ساباتييه" في ثلاثة فيالق وسريتين وفصيلة من المدفعية إلى القيروان وعسكر بجهة "الأوكندا" ، ثم وقع تعزيز هذا المعسكر في 21 أكتوبر بقوات تابعة للفرقة السادسة التي تكونت بالمحمدية في 29 سبتمبر وأسندت قيادتها للجنرال "فيليبار" وقد وضعت كل هذه القوات تحت قيادة لوجورو الذي كان قد وصل من تونس مع الفرقة السادسة صحبة الجنرال "سوسي[2]" .

وبذلك تمكنت القوات الفرنسية من تأمين الطريق الرابطة بين زغوان والقيروان واضطرت قوات المقاومة التي يقودها الحاج حسين بن مسعي والمكلفة بمراقبة هذا الطريق إلى التقهقر نحو القيروان والساحل بعد أن حاولت يائسة إيقاف زحف القوات الفرنسية التي تفوقها تقنيا وعدديا .[3]

ومنذ ذلك الوقت صار الساحل موطن المواجهة بين فصائل المقاومة وقوات الاحتلال .

وبعد عدة معارك حاصر المقدم مولان القيروان وأحاطها بعدد من جنود الخيالة فطاف الفرسان بالمدينة دون أن تطلق عليهم ولو رصاصة ورفعت السلطات المحلية الراية البيضاء معلنة استسلامها

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 52.

[2] – الجنرال سوسي : القائد العام لجيش الاحتلال ، انظر : نفسه ، ص52.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 53.

وبهذا احتلوا المدينة المقدسة واستولوا على القصبة في الساعة الثانية من بعد الزوال يوم 26 أكتوبر[1] ، وما إن تمت السيطرة على القيروان حتى تفرق رجال المقاومة وتشتتوا فخضع أغلبهم لقوات الاحتلال الفرنسي في حين أبى بعضهم إلا مواصلة الكفاح فالتحقوا بعلي بن خليفة قايد نفات في الجنوب حيث ظلوا على عدائهم للمستعمرين و واصلوا مناوشة قوى الاحتلال ونهب السكان التونسيين الذين خضعوا لها .

أما البعض الآخر فقد فضل الهجرة إلى طرابلس في انتظار تدخل القوات العثمانية الذي ما فتئ فريق طرابلس يعدهم به إلا أن حلمهم هذا قد تبخر مع مر الأيام فأذعنوا بدورهم السلطات الفرنسية حتى يتمكنوا من العودة إلى ديارهم .[2]

وهكذا لم يصمد في وجه الغزاة سوى قايد نفات علي بن خليفة وبعض أتباعه إل حين وفاة هذا القايد في 1885[3] وكان موته إيذانا بانتهاء المقاومة وبرضوخ كامل سكان الإيالة للهيمنة الفرنسية.

ويتضح مما تقدم ذكره أن مقاومة التونسيين للاحتلال كانت نابعة بالدرجة الأولى من الجبال والبوادي والأرياف و أبناء القبائل وكذلك جزء كبير من سكان القرى هم الذين لعبوا دورا رئيسيا في هذه الحركة[4] إلا أن هاته الجهود ورغم بسالة مقاوميها باءت بالفشل وبسقوط المدينة المقدسة ونتيجة لذلك أعلنت الحماية الفرنسية على تونس .[5]

وهكذا أظهر الشعب التونسي إرادته في عدم قبول الحماية التي فرضت عليه فرضا فقاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الغاشمة أبى أن يستسلم ويرضخ للمصير الذي أرادته له فرنسا التي فرضت حمايتها عليه .[6]

---

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 26.
[2] – محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص 128.
[3] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 310.
[4] – أنظر الملحق رقم 08.
[5] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 55.
[6] – الحبيب تامر ، المرجع السابق ، ص 30.

الفصل الثاني :

الحمايةُ أمام الرأي العام وتُوطيد نظام الحمايةُ

المبحث الأول : إعلان نظام الحمايةُ.

معاهدةُ باردو .

ما بعد معاهدةُ باردو .

المبحث الثاني : تُوطيد نظام الحمايةُ .

الهيمنةُ السياسيةُ على البلاد التُونسيةُ.

الهيمنةُ الإداريةُ على البلاد التُونسيةُ.

معاهدة باردو[1] :

لقد وصلت فرقة الجنرال بريار التي ساهمت في احتلال مدينة بنزرت في الفاتح من ماي 1881 إلى ضواحي تونس في 12 من نفس الشهر ، وفي اليوم ذاته دخل الجنرال بريار في حامية قصر باردو وحيث كان القنصل روستان في انتظاره بعد أن أعلم الباي رسميا بهذه المقابلة ، وما كان للباي إلا أن يخضع ويوقع على معاهدة باردو التي تكرس هيمنة فرنسا على البلاد التونسية .

ولم تكن هذه المعاهدة سوى قرار للحكومة الفرنسية فرض على مُحَمَّد الصادق ومع ذلك فهي لم تجرد الباي من كامل سلطته وكأن فرنسا أرادت بذلك الاكتفاء بضمان نفوذها في البلاد التونسية على حساب بقية القوى الأوربية ، غير أنها حرمت الباي من تسيير شؤون البلاد الخارجية حتى أنه أصبح لا يستطيع عقد أية معاهدة مع بلد أجنبي دون موافقة حكومة الجمهورية الفرنسية .[2]

ومعاهدة باردو في مظهرها لا تشعر بحقيقة الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف إليها فرنسا فقد صيغت موادها بطريقة توحي كأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدولة ذات سيادة لكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف أنها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة .[3]

حضر حفل التوقيع الوزراء والعلماء والأعيان رمزا للاعتراف بالاحتلال والمعاهدة ولم يعترض غير عالم واحد اسمه العربي زروق[4] ، فعندما اجتمع الباي قبل يوم واحد مع مستشاريه ليستطلع رأيهم في مقاومة الاحتلال عرض عليه العربي زروق عدم الاستسلام والانتقال إلى العاصمة وإعلان المقاومة فقال الباي "أتريد أن تخضب هذه اللحية بالدم ؟" فأجاب العربي زروق " يذهب رأس واحد خير من ذهاب رؤوس أمة كاملة ".[5]

---

[1] – باردو : هي إحدى ضواحي مدينة تونس ، أنظر : رأفت غنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص94.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 60.

[3] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 308.

[4] – العربي زروق : هو رئيس البلدية ، تولى إدارة المدرسة الصادقية منذ نشأتها حتى سنة 1851، أنظر : مُحَمَّد بن خوجة ، المرجع السابق ، ص 312.

[5] – الطاهر عبد الله ، المرجع السابق ، ص26.

وكان ثمن اعتراضه أنه تعرض للاعتقال بعد نهاية حفل التوقيع غير أنه أفلت من الاعتقال والتجأ إلى السفارة الانجليزية حيث تمكن من مغادرة البلاد وانتهى أمر الاحتلال الرسمي بعد الاحتلال العسكري .

وكان مُحَمَّد الصادق باي مضطرا إلى القبول بالأمر الواقع خاصة وأنه في حالة الرفض كان أخوه الطبيب مستعدا لتوقيع معاهدة الحماية بعد الجلوس على العرش مكانه فأمضى الباي المعاهدة المفروضة عليه والتي تعلن الحماية الفرنسية على البلاد التونسية وقد عرفت بمعاهدة باردو أو قصر السعيد[1] ، ذلك بعد أن ضمنت الحكومة الفرنسية له مصالحه ومصالح أسرته واستمرت القوات الفرنسية تتابع مسلسل الاحتلال حتى سيطرت على جل تونس وأهلها نهاية العام 1881.[2]

في هذه الأثناء كانت الدولة العثمانية عاجزة عن التدخل وخاصة بعد هزيمتها في حربها ضد روسيا 1877 فاكتفت بتقديم مذكرات الاحتجاج ضد فرنسا وأجرت بعض الاتصالات الدبلوماسية، أما الدول الأجنبية الأوربية رفضت مساعدة الباي ونصحته بالاعتدال .[3]

ونظام الحماية يعني احتفاظ البلاد بنظامها وحكومتها وأن تدير نفسها بنفسها بهيئات من المنظمة واعتبرت تونس دولة مستقلة بذاتها خاضعة لسيادة الباي الذي تمنحه فرنسا الحماية وهذا هو مفهوم الحماية إلا أن الواقع كان عكس ذلك بحيث تحولت هذه الحماية إلى تدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتونس .[4]

وكان فرض فرنسا لصيغة الحماية بحثا عن شكل آخر مغاير لتجربة ضم الجزائر إليها ، وكانت تلك التجربة قد كبدتها خسائر باهظة في المال والرجال فكانت الصيغة جديدة ومستوحاة من سابقة

---

[1] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص 94.

[2] – مُحَمَّد علي داهش ، **في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2004 ، ص41.

[3] – حلمي محروس إسماعيل، المرجع السابق ، ص 308.

[4] – دعاء فرج ، **الحضارات في الذاكرة العالم العربي تاريخ سياسة وحضارة (ليبيا – السودان – المغرب –** ....) ، (د.ن) ، (د.م.ن)، 2003-2004 ، ص 95 .

أحدثتها تمثل في حكم البلاد وحكمها غير مباشر بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها في وظائفها ولكن بمراقبتها عن كثب .[1]

ومعاهدة باردو في مظهرها لا تشعر بحقيقة الأهداف الاستعمارية التي كانت تهدف إليها فرنسا فقد صيغة موادها بطريقة توحي كأنها لا تمس صميم استقلال تونس وحقوقها كدول ذات سيادة ولكن التحليل الدقيق لموادها يوضح كيف أنها سلبت تونس كل مقومات الدولة المستقلة فهي تعطي القوات الفرنسية حق احتلال المراكز التي تراها صالحة لاستتباب الأمن ويبقى احتلالها ساريا إلى أن تتفق السلطات الفرنسية والتونسية معا على ألا ضرورة لذلك ، وتضع الباي تحت حماية فرنسا التي تتعهد بحمايته هو وعائلته من أي خطر ، ويتكفل ممثلو فرنسا الدبلوماسيين والقنصليين في البلاد الأجنبية برعاية المصالح التونسية وكأن هذا فضل من فرنسا ... إلخ .[2]

لم يرد في معاهدة باردو ذكر الحماية بل نصت هذه المعاهدة على أن الاحتلال مؤقت وأن القوات الفرنسية سوف تحتل فقط جهات على الحدود والشواطئ تراها لازمة لتوطيد الأمن وأن هذه القوات سترحل عندما تكون الإدارة التونسية قادرة على حفظ الاستقرار والأمن والنظام وأن فرنسا ملتزمة بحماية الباي وأسرته وأنه لا يحق له بأن يعقد أي عقد مع أي أجنبي بغير علم فرنسا والتفاهم معها مسبقا ، وأنه سينوب عن فرنسا وزير فرنسي مقيم يراقب تنفيذ ما تضمنته المعاهدة وأن على حكومة الباي أن تتعهد بمنع إدخال الأسلحة إلى البلاد .[3]

توخت الحكومة الفرنسية الحذر في التعريف بسيادتها على البلاد التونسية مراعاة لمصالح الدول الأوربية ولاسيما ايطاليا وتجنبا لإزعاج الدولة العثمانية وحرصا على تيسير احتلال البلاد وإدارتها بأقل التكاليف الممكنة عسكريا وماليا بالحفاظ الشكلي على دولة البايات واستخدامها للسيطرة الفرنسية وتظهر سيادة فرنسا بالإيالة في مجلسين رئيسيين العسكري والدبلوماسي كما تضمن المعاهدة لفرنسا

---

[1] – مُحَمَّد الهادي الشريف ، **ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس ما قبل التاريخ إلى الاستقلال** ، تر، مُحَمَّد الشاوس – مُحَمَّد عجينة، ط3 ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1993 ، ص ص 99-100 .

[2] – شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 309.

[3] – يحي أبو زكريا ، **الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي** ، (د.ن) ، (د.م.ن) ، 2003 ، ص16.

الموارد المالية التي تريدها في حقوق دائني البلاد التونسية وخاصة في غرامة حربية من شأنها أن تعطي النفقات المباشرة للسيطرة الفرنسية .[1]

كانت تونس أول تجربة لنظام الحماية في تاريخ الاستعمار الفرنسي وكان الهدف من هذا النظام:

أولا – إسكات المعارضة الدولية بحجة أن فرنسا لم تقض على كيان الدولة الواقعة تحت حمايتها بالضم .

ثانيا – إقناع الحكومة الفرنسية بأنها لم تتورط بأعباء مالية جديدة لأن مميزات الحماية أنها تحمل الدولة المحمية نفقات الاحتلال وجميع ما يترتب على الإصلاحات الإدارية والاقتصادية المفروض إدخالها بواسطة الدولة الحامية .[2]

ومنها لنا أن نتساءل عن الأسباب التي جعلت فرنسا لا تفرض على الباي الذي كان تحت رحمتها اتفاقية تضمن هيمنتها المباشرة على الإيالة رغم أن جيشها في تونس كان يعد بـ 3000 جندي إبان التوقيع على المعاهدة 12 ماي 1881 وهذا الاعتدال في سياسية الحكومة الفرنسية يعود إلى الظروف السائدة بفرنسا بصفة خاصة معارضة الرأي العام والبرلمان الفرنسي وفي أوروبا بصفة عامة .[3]

ما بعد معاهدة باردو :[4]

لقد أدحض تطور الوضع في البلاد التونسية بعض مزاعم حكومة الجمهورية التي اعتبرت المسألة التونسية منتهية بعد 12 ماي 1881 فقد عرفت البلاد اثر التوقيع على معاهدة باردو انتفاضة تكاد

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 23.
[2] – رأفت الغنيمي الشيخ ، المرجع السابق ، ص 34.
[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص60.
[4] – أنظر الملحق رقم 09.

تكود عارمة وساعد سحب جزء من البعثة العسكرية الفرنسية في شهر جوان 1881 بدون شك على تنامي حركة المقاومة التي احتدت عندما فرضت فرنسا غرامة حرب على القبائل المتمردة .

وبعكس ما تكهنته حكومة الجمهورية فإن النفوذ الشكلي الذي احتفظ به الباي لم يعمل على تهدئة سكان الإيالة الذين لم يغفروا له تسليم البلاد للأجانب وقد أخطأت حكومة فرنسا في اعتقادها أن للباي نفوذ كبيرة على السكان وقد غابت عن ذهن الحكومة الفرنسية أيضا الانتفاضة التي قام بها السكان سنة 1864 ضد هذا الحاكم المسلم (مُحَمَّد الصادق باي) بسبب سياسته الجبائية القاسية وتعسف أعوانه ولكل هذا أخذت القضية التونسية التي انتهت في نظر الحكومة الفرنسية اثر المصادقة على معاهدة باردو انطلاقة جديدة وذلك مع تصاعد عمليات المقاومة واتساع رقعتها[1] ، ولهذا فقد أعدت فرنسا قوة كبيرة في إخماد الثورة وجعلت مدينة القيروان هدفها واتخذت من سوسة قاعدة لها [2]، وعملت على السيطرة على كل تونس فاحتلت مدينة تونس نفسها رغم تعهد فرنسا للباي بعدم القيام بذلك وتقهقرت الشجاعة وروح الثورة أمام فتك الأسلحة النارية وحسن التدريب والتنظيم وحدث كل هذا رغم محاولة فرنسا وحكومة الباي خداع الشعب التونسي بأن معاهدة باردو إنما هي معاهدة للصداقة والوفاق وحسن الجوار بين فرنسا وتونس وليست معاهدة لتثبيت الاحتلال الفرنسي لتونس ولكن ذلك لم يبطل على الشعب التونسي تفجر الشعور الوطني غضبا على الباي وأسرته الخونة الذين باعوا البلاد للفرنسيين وتنادي جموع الشعب إلى الجهاد ودارت عدة معارك ضد الباي وجنوده و ضد الغزاة الفرنسيين كما ذكرنا سلفا .

إلا أن قوة العتاد والسلاح لدى الفرنسيين تغلب على الحماس لدى المقاومين وقد صرح رئيس الحكومة الجديد قمطا أمام النواب في 01 ديسمبر 1881 أن هذه المعاهدة قائمة وقد تبنت فرنسا ما تضمنه فحواها ولا يمكن بأي حال من الأحوال الطعن في صفتها أو التقليل من قيمتها .[3]

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 63- 64.

[2] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 193.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 68.

وقد تمثلت السياسية الاستعمارية الفرنسية بعد معاهدة باردو بما يلي :

1 – إحداث إدارة تهتم بوضع الإصلاحات وتنفيذها يرأسها المقيم والإبقاء على الحكومة التونسية وإنشاء منصب الكاتب العام الفرنسي للحكومة المراد بها حكومة المقيم العام لتنسيق الإدارة ومراقبة أعمال الإدارات المهمة .

2 – إحداث إدارات فرنسية للمالية والأشغال العمومية والعلوم والمعارف والفلاحة والتجارة والاستعمار (استعمار الأرض من طرف الجالية الفرنسية) وهذه الإدارات هي التي تسير البلاد أما الحكومة التونسية فقد أصبحت مهمشة .[1]

3 – إقامة مجلس استشاري للرقابة المالية يمثل أصحاب المصالح من الفرنسيين مهمته النظر في الموازنة والموافقة عليها .

4 – احتكار الإدارة العامة والمناصب الكبرى في تعيين الرجال العسكريين الفرنسيين مسؤوليين عنها .

5 – وضع نقابة على دخل البلاد بحجة تأمين مصالح أصحاب الديون الأجانب على التونسيون ، مما سهل سيطرة الفرنسيين على أراضي تونس لاسيما الخصبة منها .

6 – إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من أجل تخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي .[2]

أنصار التخلي عن الإيالة التونسية :

إن الرأي العام الفرنسي بأغلبيته الساحقة لم يكن موافقا على المحاولات الاستعمارية التي كانت تظهر آنذاك بمظهر المغامرات باهظة الثمن والتي لا تستفيد منها إلا أقلية من الرأسماليين والمضاربين أما في البرلمان الفرنسي فإن اليمينين واليساريين كانوا مناهضين لتشتت القوة الفرنسية خارج أوربا خاصة

[1] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص 95.

[2] – جميل بيضون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 112.

وأنها لازالت تعمل على استرجاع مقاطعتي الألزاس واللورين إلى حظيرة الوطن الأم [1]، وقد رأى المتبنون لفكرة التخلي عن الإيالة في تنفيذ معاهدة باردو مخاطرة بالمصالح الفرنسية لأن فرنسا ستجد نفسها مضطرة على إبقاء فيلق عسكري في الإيالة مادمت قد أخذت على عاتقها مسألة استتباب الأمن في البلاد التونسية وضمان حرمة تراب البلاد وبمجاورتها لطرابلس الملاحقة بالإمبراطورية العثمانية منذ 1835 فإنها ستستعيض في مشاكلها الحدودية مع تونس بما هو أكثر منها حدة عندما تجد نفسها وجها لوجه مع تركيا وبالتالي مع أوروبا .[2]

وفي مثل هذه الظروف فإن تطبيق معاهدة باردو يمكن أن يعرض أمن فرنسا وعلاقاتها مع القوى الأوربية للخطر بالإضافة إلى ذلك فإن المعاهدة يمكن أن تقود فرنسا إلى إتباع سياسة الإلحاق لأنها تسمح فعلا بالإيقاع على نظام الامتيازات وعلى اللجنة المالية الدولية وذلك بضمانها الاتفاقيات القائمة بين حكومة الباي ومختلف القوى الأوربية الأخرى ، فضلا عن ذلك فإن اللجنة المالية الدولية هي التي تتصرف في مداخيل البلاد وأن الحكومة التونسية لا تستطيع إبرام أية اتفاقية قرض أو منح أي امتياز أو إجراء أي إصلاح و تغيير أي نظام جبائي أو القيام بأي شغل تحتمه المصلحة العامة دون موافقة مسبقة من هذه اللجنة ومن الطبيعي أن تكون حكومة فرنسا عاجزة عن تنظيم شؤون الإيالة في مثل هذه الظروف ، وقد جاءت معاهدة باردو لتؤكد هذه الوضعية المتردية ولتضع حكومة الجمهورية في مأزق يعسر الخروج منه دون إلغاء الاتفاقيات التي أبرمتها حكومة الباي مع بقية البلدان الأوربية ووضع حد لعمل اللجنة المالية وهذا ما لا يمكن القيام به إلا إذا اتبعت فرنسا سياسة يتم بموجبها ضم الإيالة إلى فرنسا وسياسة كهذه تستوجب في نظر دعاة التخلي تضحيات جسام ولا تخدم المصالح الفرنسية زيادة على كونها تخلق مشاكل مع الدولة الأوربية لأن فرنسا مدعوة إلى احترام مصالح الدول في البلاد التونسية [3]، خاصة وأنه على الصعيد الدولي كانت فرنسا تخشى ردود فعل

---

[1] – أحمد القصاب ، **تاريخ تونس المعاصرة (1881–1956)** ، ط1 ، الشركة الوطنية التونسية للتوزيع ، تونس ، 1986 ، ص10.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 68.

[3] – نفسه ، ص69.

مناهضة من قبل ايطاليا التي يمكن أن تنساق إلى الانخراط في الحلف الثلاثي[1] فيزيد بذلك عزلة فرنسا السياسية بأوروبا[2]، وبما أن نسبة النمو الديموغرافي في فرنسا ضعيفة (4 % سنة 1881) لا تسمح بإرسال معمرين إلى تونس فإن المصاريف التي تقتضيها سياسة الإلحاق سوف لا تعود بالفائدة إلى على الأجانب وبالخصوص الإيطاليين والمالطيين الذين سيكونون عنصرا فعالا في جعل البلاد تحت سلطة دولة أخرى إذا ما تعكر صفو العلاقات بين فرنسا وبقية القوى الأوربية[3]، غير أن المعارضة وجدت نفسها مجبرة على تعديل موقفها وذلك تحاشيا للأخطار التي قد تلحق بالجاليات الأوربية المقيمة بالإيالة التونسية في صورة انسحاب القوات الفرنسية وما يتبع ذلك من انعكاسات على القضية الجزائرية وكذلك خوفا من حلول قوة أخرى محل فرنسا في تونس ، ولتجنب كل هذه المخاطر طلبت المعارضة من الحكومة تهيئة الظروف لانسحاب مشرف من الإيالة ، وبعد عدة شهور وبالتحديد في 17 جويلة 1882 اقترح أحد النواب إتباع سياسة تقود إلى الانسحاب بدون مخاطر وتتمثل هذه السياسة في ضمان حياد الإيالة إلا أن توخي هذه المسألة بعد حملة فرنسية ضد البلاد التونسية وبعد كل المصاريف التي أنفقتها فرنسا لا يمكن أن تحضى بتأييد الأغلبية في البرلمان وهذا ما ساعدها على مواصلة سياسته الرامية إلى تركيز الحماية الفرنسية بتونس .[4]

أنصار سياسية الإلحاق :

لقد عرضت فكرة إلحاق الإيالة بفرنسا على أنها الطريقة الوحيدة لتخطي كل العقبات التي تحول دون هيمنة السلطة الفرنسية على البلاد التونسية وتسيير شؤونها وإذا ما اتبعت فرنسا هذه السياسة فإنها تستطيع بمجرد قرار اتخذته إلغاء نظام الامتيازات ووضع حد لنشاط اللجنة المالية الدولية باعتبارها تعرقل كل إصلاح في الإيالة ، ومن الصعب على فرنسا إذا لم يتغير هذا الوضع أن تضمن هيمنتها السياسية على تونس وكذلك هيمنتها الاقتصادية لأنه بالإضافة إلى السلطة القضائية

[1] – الحلف الثلاثي : هو الحلف الذي يجمع بين النمسا وألمانيا وروسيا تحت إشراف بسمارك ، انظر : أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 10.

[2] – نفسه ، ص 10.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 69.

[4] – نفسه ، ص70.

التي منحت للأجانب فإن نظام الامتيازات يمثل ضمانا لمصالح البلدان الأوربية نصوص معاهدات تجارية تعطي لهذه القوى نفس الفوائد المتاحة لفرنسا في البلاد التونسية .[1]

زيادة على هذه الصعوبات الاقتصادية فإن نظام الحماية يخلق صعوبات سياسية لا يمكن القضاء عليها إلا في نطاق الإلحاق وهو النظام الوحيد الذي يسمح بإلغاء القوانين المعمول بها في الإيالة والتي تحول دون أي إصلاح تستوجبه الإدارة الفرنسية فتنظيم البلاد التونسية تنظيما حقيقيا يستوجب في هذه الحالة إبعاد الباي وحكومته عن السلطة وأن سياسة الإلحاق كفيلة وحدها بالسماح للبرلمان بالنظر في القوانين الخاصة بتونس وكذلك مناقشة ميزانيتها وبالتالي مراقبة شؤون هذه البلاد ، وهكذا انتقلت المعارضة من سياسة التخلي لتتبنى سياسة الإلحاق ، وكان هؤلاء الدعاة ينتمون أساسا إلى ضباط جيش الاحتلال والجاليات الفرنسية المقيمة بتونس .[2]

أنصار نظام الحماية :

إن صانع الحماية الحقيقي هو روستان هذا القنصل الذي عمل كل ما بوسعه منذ 1875 إلى 1881 لتكريس التفوق الفرنسي الذي يدري بكامل شؤونها ومن الممكن أن تكون انطباعاته حول الوضع في البلاد التونسية قد حددت معالم السياسة الفرنسية في هذه البلاد ، وقد أثرت رؤيته لهذه الأشياء على وزارة الخارجية وذلك قبل إبرام المعاهدة وبعدها[3] ، وهكذا رفض روستان فكرة الإلحاق وأقر إبرام المعاهدة ، عمل على تركيز نظام الحماية وقد استوحت اللجنة المجتمعة بباريس في شهر مارس من سنة 1852 لدراسة الخط الذي يمكن انتهاجه فيما يخص الشؤون التونسية ، الكثير من أفكاره وضبطت اللجنة طرق العمل الفرنسي في الإيالة بتسلط وصاية ثلاثية الجانب على البلاد التونسية دبلوماسية ، سياسية وإدارية .

[1] – أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 11.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 72.

[3] – نفسه ، ص76.

فالوصاية الدبلوماسية قد ضمنتها معاهدة باردو وبمقتضى القرار الصادر عن الباي في 08 جوان سمي روستان وزير خارجية للبلاد التونسية ، لكن الحال يختلف فيما يتعلق بالوصاية الإدارية والسياسية لأن معاهدة 12 ماي 1881 لم تجرد الباي من سلطته السياسية والإدارية داخل الإيالة بل تركت له كامل السلطة لتعيين الوزراء والموظفين[1] وترى اللجنة في هذا الشأن أن المهم هو العمل على أن لا يمارس الباي هذه السلطة إلا تحت الرقابة المباشرة للوزير المقيم .

ومن هذا نستنتج أن أنصار التخلي وأنصار الإلحاق لم يستطيعوا التغلب على أنصار نظام الحماية الذين عملوا إثر إمضاء معاهدة باردو على تكريس هذا النظام الاستعماري بالبلاد التونسية.[2]

[1] – أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 12.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 79.

الهيمنة السياسية على البلاد التونسية :

1 – فرض معاهدات جديدة على الباي :

معاهدة 08 جويلية 1882م:

طلب بول كامبون[1] من الباي مُحَمَّد الصادق التوقيع على هذه المعاهدة مستندا إلى ذلك على البند السابع من معاهدة باردو الذي يسمح لفرنسا بالاتفاق مع الباي لتحديد الوصول في تنظيم مالية المملكة ليحصل بذلك الاطمئنان على أداء واجبات الدين العمومي ولضمان حقوق أرباب دين البلاد التونسية [2]وبموجب هذه المعاهدة اعترف الباي بهيمنة فرنسا على الباي التونسي وبمقتضاها فوض مُحَمَّد الصادق باي المقيم العام الفرنسي بول كامبون حق التصرف في موارد الدولة ، كما فرض له كامل سلطته في حق تقرير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها وتنظيم المداخيل وإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية والمالية التي ترى فرنسا لزومها وبذلك جردت اتفاقية 8 جويلية الباي من سلطته الداخلية مثلما جردته معاهدة باردو من سلطته الخارجية .[3]

ب – معاهدة 30 أكتوبر 1882م:

أصرت الحكومة الفرنسية على التشبث بمعاهدة جويلية عند وفاة مُحَمَّد الصادق باي في 28 أكتوبر 1882م فنصب بول كامبون علي أخ الصادق بايا على العرش ودعاه في 30 أكتوبر إلى التوقيع على المعاهدة بالقصر السعيد يعيد فيما جاء في معاهدة جويلية مع بعض التغيرات تتعلق بمسألة تسديد الديون التونسية وبذلك أكدت هذه المعاهدة السابقة ونصت على تسديد الديون التونسية دون اللجوء إلى تدخل الخزينة الفرنسية .

---

[1] – بول كامبون : سمي وزيرا مقيما بتونس بمقتضى أمر رئاسي مؤرخ في 23 فيفري 1882م ، انظر: لرفلر قرين ، **سياسية فرنسا الإسلامية بتونس من 1881 _ 1914** ، المجلة التاريخية المغربية (تونس) ، العدد3، جانفي 1975م، تونس ، ص 60.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص85.

[3] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 32.

ج – معاهدة المرسى الكبير : [1]

وجد بول كامبون أن اللجنة المالية الدولية أصبح وجودها متنافيا مع تطور العلاقات السياسية بين الايالة وفرنسا ومع ما تقوم به تلك المؤسسات بدور في تسيير شؤون البلاد فمنذ إمضاء معاهدة باردو أصبحت فرنسا ترغب في العمل وحدها بالايالة التونسية دون تدخل أي دولة من الدول الأجنبية مهما كانت المصالح التي لها بتونس ، وبذلك عمل بول كامبون منذ قدومه إلى تونس على التخلص من هذه اللجنة وذلك بإبرام اتفاقية المرسى في 08 جوان 1883م التي سمحت لفرنسا أن تضمن لدائني البلاد التونسية استبدال أو تسديد الدين [2]المتقلب وبأن تضع حدا لعمل اللجنة وتعيد تنظيم المالية التونسية بغية ضمان مصلحة القرض الذي كلفته فرنسا وتتولى تسديد حاجيات الإدارة التونسية [3].

هذه الاتفاقية فتحت لفرنسا حق إدخال الإصلاحات العدلية والمالية والإدارية التي تراها مناسبة ورغم أن تونس مرت بعهود الإصلاحات التي نفذها أبناؤها فإن منطق الاحتلال يقضي أن تكون فرنسا هي التي تضع هذه الإصلاحات بمعرفتها [4]والجدير بالملاحظة أن معاهدة باردو دون أن تنص بصريح العبارة على حق التدخل في الشؤون الداخلية للايالة كانت تتضمن لا محالة إمكانية قيام الدولة الحامية بمراقبة جميع أعمال الدولة المحمية حتى نتمكن من الاطلاع على المسؤوليات التي تعهد بها إليها المعاهدة ذلك أن حق التدخل الراجع إلى الدولة المحمية في ميدان الإدارة الداخلية منبثق عن الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب إبرام عقد الحماية نفسه ، ولكن المعاهدة لم تعترف لفرنسا بهذا الحق بصريح العبارة إذ في استطاعت الباي في كل وقت وحين أن يرفض أي تدخل في شؤون بلاده الداخلية ولكن اتفاقية المرسى تخول لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية .[5]

---

[1] – أنظر الملحق رقم 10.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص86.

[3] – أحمد قصاب ، المرجع السابق ، ص 18.

[4] – عبد الكريم غلاب ، المرجع السابق ، ص 94.

[5] – أحمد قصاب ، المرجع السابق ، ص 19.

2 – إلغاء اللجنة المالية الدولية:

إن تركيز الحماية الفرنسية بتونس غير ممكن دون إلغاء اللجنة المالية الدولية وكان لابد لتحقيق هذا الهدف من تصفية الديون التونسية وبالتالي ضمان قرض يبرمه الباي لهذا الغرض كما يستوجب ذلك مصادقة البرلمان الفرنسي على اتفاقية المرسى الذي كان متخوفا من عملية ضمان الديون التونسية خصوصا وأن احتلال الإيالة لم يحظ بتأييد الرأي العام بفرنسا ولكسب تأييد النواب وجب على الحكومة الفرنسية أن تقيم الدليل بالاعتماد على أرقام مضبوطة على أن ضمان القرض الذي سيبرمه الباي يسمح بإبطال اللجنة المالية ويؤدي في نهاية الأمر إلى تنظيم الحماية وتركيزها دون أن يحمل فرنسا أعباء ثقيلة ، فبينت للبرلمان أن البلاد التونسية قادرة على الاكتفاء بمواردها والوفاء بالتزاماتها وتغطية عجز ميزانيتها بوسائلها الخاصة دون اللجوء إلى الخزينة الفرنسية إذا ما وقع تنظيمها تنظيما محكما إلا أن ذلك يستوجب بطبيعة الحال التحكم في مداخيل البلاد التونسية وبالتالي إلغاء اللجنة المالية الدولية وعلى هذا الأساس صادق مجلس النواب في 03 افريل 1883م على معاهدة المرسى إثر المصادقة على اتفاقية المرسى شرعت الحكومة الفرنسية في ضمان قرض يعقده الباي لتحويل أو لدفع الدين الموحد البالغ 125مليون فرنك [1] والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره 17.550.000فرنك وعملت على تهيئته ظروف تحويل الديون التونسية بالتعاون مع وزارتي الخارجية والمالية وكان هذا الأمر على غاية من الصعوبة لاسيما وأنه أوجب في الآن نفسه إرضاء مقرضي الإيالة لتحاشي العراقيل ذات الطابع الدولي ولتسيير عملية الإلغاء وتلبية رغبات أصحاب البنوك الفرنسي الذين آخذو على عاتقهم مسؤولية إصدار القرض الجديد وتحويل ودفع ديون الإيالة.[2] وبذلك لم يبق للباي عمليا أي سلطة ذلك أن فرنسا أصبحت بعد إلغاء اللجنة المالية الدولية تتصرف بمفردها في المالية التونسية وتتولى إعادة التنظيم ولم يعد في استطاعة الباي أن يبرم أي قرض بدون الحصول على موافقة الحكومة الفرنسية كما أصبح مجبرا منذ صدور الأمر الرئاسي المؤرخ في 12

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 89.

[2] – نفسه ،ص 90.

ماي 1883م على عرض ميزانية الإيالة التي يعدها مختلف رؤساء المصالح العمومية على الحكومة الفرنسية التي يمثلها المقيم العام وذلك لمراقبتها .[1]

أصبح النظر في كل مداخيل الايالة من شموليات إدارة المالية الجديدة وعوض المجلس الإداري المكلف بجمع المداخيل المخصصة لتسديد الديون بإدارة الاداءات المختلفة التي كلفت بجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة ،أما إدارة الجمارك فلم تخضع لمراقبة فرنسا الفعلية إذ كانت تضم عدد لا بأس به من العناصر الأجنبية وخاصة الايطالية وحتى بعد إلغاء اللجنة المالية فإن هؤلاء الأعوان قد واصلوا تشجيعهم للتزوير والغش وهذا الأمر خلق مشاكل للإدارة المالية الجديدة.[2]

إضافة إلى هذه المصالح أنشئت مصلحة الخزينة وعلى رأسها قابض مالية عام وكان يرأس هذه المصالح فرنسيين إلا أنه تم تعيين مفتقدين ماليين تونسيين لمراقبة هذه العمليات واتخذت سياسية مالية جديدة تمثلت في التخفيف من النظام الجبائي على الصادرات بقصد تشجيع فرنسا تصدير منتوجات الإيالة وتسهيلها ولم تمس هذه الإجراءات الضرائب المباشرة وذلك حتى تضمن البلاد التونسية نفقاتها وتسديد ديونها بإمكانياتها الخاصة[3] فمثلا ارتفع ميزان المداخيل بالبلاد التونسية 17.980.000ريال في 1881م-1882م إلى 34.200.276 ريال سنة 1885-1886 وهذه الزيادة متألفة من الضرائب المباشرة ومن المحصولات وبفضل هذه الزيادات تضاعفت عائدات الإيالة في ظرف سنتين وفعلا في سنة 1883-1884فإن المبلغ المسدد لمقرضي الباي قد بلغ 13.536.830ريال من جملة مداخيل البلاد المقدرة بـ 23.753.330 ريال وفي سنة 1885-1886 بعد سنتين فقط لم يخصص لتسديد الديون سوى 10.544.245ريال إلى حد أنها توصلت في شهر جويلية 1886إلى تكوين رصيد احتياطي قصد تغطية النفقات العادية في حالة نقص المداخيل .[4]

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص90.
[2] – أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 23.
[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 112-113.
[4] – نفسه ، ص 118.

3 – إلغاء المحاكم القنصلية:

هذه المحاكم اعتبرتها فرنسا عقبة أمام إرساء نظام الحماية ذلك أن الجاليات الأوروبية بتونس لا تخضع طبقا لنظام الامتيازات للقانون التونسي بل للقوانين المعمول بها في بلدانهم[1] فإذا ارتكب الأجنبي جناية أو جنحة فإنه يعرض أمام قنصل بلاده الذي يعود له الأمر في عقابه أو إخلاء سبيله وإذا ادعى على أجنبي في قضية مدنية أو تجارية فإن القنصل مكلف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم قنصلية أخرى أو محلية في شأن أبناء بلده فكان إذن بإمكان القناصل تبرئة مواطنيهم وتخليصهم من كل ما تصدره المحاكم الأخرى في شأنهم وكذا إعفاؤهم من إجراء أي ضريبة جديدة وقد بين "بول كامبون "خطورة هذه الوضعية بالعبارة التالية: "يكون الحكم متحيزا إذا كان الأجنبي مدعيا و لا ينفذ إذا كان أدعى عليه " فلا جرم إذن أن يتجاهل الأوروبيون القوانين والنظم والمعمول بها في البلاد وخرقها .[2]

وعلى إثر المفاوضات التي أجرتها فرنسا مع كل دولة من الدول التي تتمتع بامتيازات قضائية تحصلت على إلغاء المحاكم القنصلية ومن ذلك مثلا أن الدول السكندينافية { السويد والنرويج والدانمارك } وبريطانيا واليونان والدولة النمساوية وروسيا وهولندا وإيطاليا قد تخلت على التوالي لفائدة فرنسا عن حقوقها القضائية وأن الأمر الرئاسي المؤرخ في 05 ماي 1883م قد قرر ما يلي : إن مواطني الدولة الصديقة التي ستلغي محاكمها القنصلية سيرجعون بالنظر إلى المحاكم الفرنسية[3] ، ففرنسا لم تنتظر توقيع معاهدة المرسى لوضع اللبنات الأولى للقضاء الفرنسي فقد نص قانون 18 أفريل 1883م على إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية بتونس العاصمة وعشرة محاكم صلح وقد عهد إلى هذه المحاكم بالفصل في النزاعات بين الأوروبيين وتشمل اختصاصاتها مادة الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزئية وقد كان للمحكوم عليهم حق استئناف هذه الأحكام بالخارج ، وترجع المحاكم الفرنسية بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية ، أما القضاء التونسي فكان لا ينظر إلا في

[1] – خليفة شاطر، المرجع السابق ،ص 41.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 95.

[3] – أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 23.

القضايا التي تجمع التونسيين [1]، ذلك أن الأمر الرئاسي المؤرخ في 31 جويلية 1884م قد قرر أن تنظر المحاكم الفرنسية في جميع القضايا المدنية والتجارية التي تجمع بين التونسيين والأوروبيين ويتعين على كل تونسي مهما كانت وضعيته سواء كان مدعيا أو مدعى عليه في قضية تهم أحد الأوروبيين أو الفرنسيين المثول لدى المحاكم الفرنسية بالإيالة .[2]

نتج عن اقتحام الفرنسيين للميدان القضائي مع المحافظة على المؤسسات العدلية السابقة تضخم ملحوظ للأنظمة القضائية بحيث أصبحت لتونس خمس أصناف من المؤسسات العدلية أولها فرنسي وثانيها مشترك وتمثله المحكمة العقارية أما باقيها فيشمل المحاكم الشرعية الإسلامية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأخبار[3] ،وكان القضاء الشرعي ينظر في كل النزاعات المتعلقة بالأحوال الشخصية فيما كانت عدالة الباي تنطبق في القضايا الجزائية والإدارية أما النزاعات التجارية فقد كانت محل نظر المحاكم العرفية الخاصة بكل مهنة ، ثم جاء قانون 01جويلية 1885م لينظم عملية التسجيل العقاري وجعل النظر في العقارات المسجلة من اختصاص المحاكم الفرنسية أو المشتركة بحيث أصبح نظر المحاكم الشرعية مقصورا على الحقوق العينية والعقارات غير المسجلة وشؤون الأوقاف .[4]

الهيمنة الإدارية على البلاد التونسية :

الإدارة المركزية:

1 – البيت الحسيني : كان انتقال العرش داخل البيت الحسيني وأسلوب توارثه عاملا مفيدا للاستعمار فكان أغلب البايات يصلون إلى سدة الملك في سن متقدمة بعد انتظار طويل لأن السلطة كانت تنتقل بين أفراد الأسرة من الأكبر إلى الأصغر حسب تقليد تم في بدايات الحكم التونسي والحاصل أن كل البايات كانوا ينقادون للفرنسيين ويتجنبون المواجهة المباشرة معهم إذ كان جلوسهم

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 41.

[2] – أحمد القصاب ، المرجع السابق ، ص 24.

[3] – محاكم الأخبار : هي محاكم تنظر في مادة الأحوال الشخصية للطائفة اليهودية أنظر : خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص41.

[4] – نفسه ، ص41

على العرش وسيلة لهم ولأقربائهم ولاسيما أبناء هم لجمع ثروات طائلة أو تثبيت امتيازاتهم وفي المقابل نجحت فرنسا في اختراق العائلة الحسينية والاستفادة من تناقضاتها وكانت جوانب المالية موضع اهتمام بالغ من قبل الاستعمار باعتبارها أداة لضمان الولاء السياسي [1]،وكان موت مُحَمَّد الصادق في أواخر أكتوبر 1882م الفرصة التي انتظرها الوزير المقيم ، فقبل أن يوافق على خلافة علي باي لأخيه أمكن له أن يحصل منه على استعداده الكامل للتخلي عن أعداء الحماية ، كما كان يخشى علي باي من تفضيل فرنسا لأخيه الصغير الطيب إذا ما قبل شروط فرنسا والمعروف أن الطيب قدم خدمات جليلة للسلطة الفرنسية طوال فترة الاحتلال وعلى هذا الأساس بات ولاء علي باي أمرا مؤكد حتى أن رئيس الوزراء الفرنسي قال: "ليس هناك ما يوجب تغيير نظام الخلافة في عائلة الباي وعلينا أن نكتفي بتقييد علي باي بتصريح يلتزم فيه باحترام الاتفاقيات التي توصلنا إليها مع أخيه ، كما استغل كامبون الظرف ليضع الباي وحكومته نهائيا تحت نفوذه ، ومنذ ذلك الوقت أصبح الباي مجرد صورة لتبرير الحماية أمام الرأي العام الفرنسي والتونسي[2] ، وفوض كامل سلطته للوزير المقيم إذ أفلتت من زمامه السلطة التنفيذية ولم يعد مقره مثلما كان في السابق في قصر باردو بل نقله الوزير المقيم إلى تونس العاصمة حتى يتسنى له مراقبة الحكومة التونسية، وإبعادها عن أعداء الحماية من حاشية الباي، وبنفس الصورة فقد الباي صلاحيته التشريعية فلم يعد يتدخل إلا لإمضاء وختم القرارات وهكذا صار الباي مجرد آلة في يد الوزير المقيم الذي غدا يوما بعد يوم سيد الإيالة . [3]

2 – الحكومة الجديدة:

أ – **المقيمون العامون** : استندت فرنسا على معاهدة المرسى فأصدرت مرسوما بتوسيع اختصاصات المقيم العام سنة 1884م الذي أصبح المسيطر الفعلي على الشؤون التونسية وألغت معظم الوزارات التونسية واحتل الفرنسيون جميع الوظائف العليا وخاصة وظائف مديري المصالح مثل الأشغال والمعارف والصحة والمالية وأصبح لهم حق إصدار القرارات الوزارية والاجتماع في مجلس المقيم

[1] – خليفة الشاطر ، المرجع السابق ، ص 36.

[2] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص ص 102-103

[3] – علي محجوبي ، المرجع السابق ، ص 103.

العام وقد خول قانون 23جوان 1885م للمقيم العام حق تسيير دواليب الدولة التونسية بعد أن أضيف إلى مهامه قيادة جيش البر والبحر إلى جانب ذلك أصبحت له سلطات تنفيذية واسعة من أهمها :

رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح وإصدار أوامر الباي وتنفيذها واحتكار حق التراسل مع الحكومة الفرنسية ، كما أصبح يترأس فيما بعد المجلس الكبير ويضاف إلى ذلك أن المقيم العام كان يحق له تنصيب الباي باسم فرنسا وإقالته أو خلعه عند الحاجة نيابة عن الحكومة الفرنسية ، وقد تولى هذه المهمة من 1882م إلى 1955م 22 مقيما وكانت مدة توليتهم تتراوح بين سنة وتسع سنوات وقد كان مقياس اختيار المقيمين العامين وتعيينهم لا تساعد على تثبيت نفوذهم على منظورهم [1]،إذ كان جل المقيمين العامين ينتدبون من بين ولاة الأقاليم الفرنسية أومن بين موظفي الوزارة الداخلية على خلفية انتسابهم للحزب للحاكم أو تعاطفهم مع اتجاه سياسي محدد ومن المفارقات أن خبرة المقيمين العامين بالشؤون التونسية وبأحوال العالم الإسلامي كانت شبه منعدمة بجهلهم اللغة العربية والتقاليد المحلية وتركيبة المجتمع وتوازناته لذلك كانت قرارات المقيم العام وتقديره الأوضاع العامة وتطوراتها تستند بالدرجة الأولى إلى تقارير المستشارين والمراقبين المدنيين وأجهزة الاستعلام وبدرجة ثانية إلى الخبرة الذاتية .

ب – مجلس الوزراء :

بدأ المقيم العام بإزاحة المسئولين الذين عرفوا بمناهضاتهم للهيمنة الفرنسية وهذا ما حصل فعلا لوزيري الحربية والبحرية وكذالك لرئيس بلدية الحاضرة ، فألغيت وزارة البحرية بحجة أنها غير مفيدة وأسندت الحربية إلى قائد عام جيش الاحتلال ولم يبقى في الحكومة التونسية سوى أثنين من التونسيان هما الوزير الأكبر ووزير القلم الذين يختارهما الوزير المقيم ، ويضع مجلس الوزراء إلى جانب المقيم العام بصفته رئيسا ، الوزير الأول ووزير القلم والكاتب العام للحكومة[2] ، وهذا الأخير مهمته التنسيق بين

[1] – جعفر عباس حميدي ، المرجع السابق ، ص 199

[2] – أحمد إسماعيل ياغي ، محمود شاكر ،المرجع السابق ، ص 102.

مختلف الإدارات وحفظ وثائق الدولة أما الدافع الحقيقي لاستحداث هذا المركز المحوري ومراقبته نشاط الوزير الأكبر والوزراء التونسيين من خلال التأشير على مراسلاتهم وتقديم القوانين ونشرها وقد مثل الكاتب العام للحكومة حلقة الوصل بين الجهازين الفرنسي والتونسي فكان يدلي برأيه في تعيين القواد وسامي الموظفين ويعد جدول أعمال مجلس الوزراء ويتابع تنفيذها ويجتمع مجلس الوزراء على الأقل مرة في الشهر دون أن تكون له صلاحية القرار هكذا بقي إلى سنة 1946م هيئة استشارية تنظر في توزيع الميزانية بين الوزارات ثم توسعت صلاحياته بعد ذلك فأصبح مجلسا للوزراء يطلع على جميع المسائل العامة التي تهم حياة الدولة التونسية وأصبحت قرارات ملزمة للكاتب العام الذي يتولى تنفيذها.[1]

الإدارة المحلية:

اتسم التنظيم الإداري المحلي بصفة هجينة بين الإدارة التقليدية والإشراف الأجنبي ، إذ حافظت فرنسا على الأطر والهياكل السائدة في فترة ما قبل الحماية وألزمتها بالخضوع لجهاز رقابة فرنسي ، ومن المعلوم أن كامل البلاد التونسية ظلت خاضعة إلى غاية 1884م للمراقبة العسكرية لتعرف بعد ذلك المراقبة المدنية .[2]

أ – المراقبة العسكرية:

لعبت المراقبة العسكرية دورا فعالا في احتلال البلاد كما حملتها معاهدة باردو مسؤولية استتباب الأمن وتوطيد نظام الحماية وهذا ما جعلها تفرض نفسها من أول وهلة وتصبح سيدة الموقف في كامل الإيالة ، وبقي جيش الاحتلال طوال مدة الغزو ، تابعا لقيادة الفيلق العسكري المرابط بالجزائر، وقد فصلت الحكومة الفرنسية هذا الجيش عن القيادة الجزائرية إثر انتهاء عملية الغزو وكونت فيلقا يخضع مباشرة لوزير الحرب الفرنسي وأسندت قيادته في 25 جانفي 1882م للجنرال "فورجمول" الذي ركز المراقبة العسكرية وذلك بتنظيم جيش الاحتلال حسب مقاطعات ومناطق

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 106.

[2] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 39.

ودوائر وفروع يشرف عليها تباعا ألوية ومقدمون وقد سمح هذا التنظيم بمراقبة كامل التراب التونسي خصوصا عن طريق الاثنين وعشرين دائرة وفرعا التي تغطي سنة 1882م اثنين وسبعين قيادة .[1]

لم تكن المحافظة على النظام القيادي التونسي صادرة عن رغبة في تأكيد السلطة الداخلية التونسية ، وإنما عن اتجاه ثابت لتوظيف الجهاز الإداري التقليدي وإشراك الذنب التونسي في تنفيذ المشروع الاستعماري دون أن يترتب على ذلك أية تبعات مالية على الخزينة الفرنسية ويبلغ عدد القواد 37 قائدا لا يخضعون لنظام أساسي لذلك كانوا لا يتقاضون مرتباتهم مباشرة من مردود الضرائب ، وقد اقترنت خطة القيادة بعديد التجاوزات المالية والسياسية فإلى جانب ما أظهره بعضهم في التعسف والجور والحرص على الكسب غير المشروع كانت أيديهم تطال ممتلكات الغير وأرزاقهم فضلا عن الأموال العامة وأموال الإغاثة التي تقدمها السلطة المركزية للمنكوبين من جراء الكوارث الطبيعية .[2]

كما أحدثت مكاتب الاستعلامات فلما كان قادة الأقاليم لا يقدرون على القيام بكل المهام بمفردهم فقد أصدر "فورجمول " أمر بتعيين مجموعة من الضباط والأعوان يعرفون بضباط وأعوان مصلحة الاستعلامات التابعة لجيش الاحتلال ومكلفون بالسهر على تنفيذ الأوامر الخاصة المتعلقة بجملة المهام التي هي موضوع التراتيب الحالية وإعداد الرسائل والأوراق والتقارير وهم مكلفون أيضا بجمع الوثائق المتنوعة وترتيبها والحفاظ عليها وهؤلاء الضباط والأعوان يخضعون لسلطة القائد العسكري العام حيثما كانوا ومهما كانت درجة مسؤوليتهم ويعلمون تحت إمرتهم ، وتم إنشاء 22 مكتب استعلامات ومساعد له ومترجما عسكريا يساعدهم عدد من الصبايحية الذين جلبوا من الجزائر ومن الفرسان المنتدبين في تونس مكلفين بحمل الرسائل ومراقبة ضباط الاستعلامات في دورياتهم لإرشادهم وذلك مقابل 50 فرنك في الشهر .[3]

[1] – علي المحجوبي ، المرجع السابق، ص108.

[2] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 40.

[3] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 109.

ب – المراقبة المدنية:

عوضت المراقبة المدنية الدوائر والفروع العسكرية وكذلك مكاتب الاستعلامات التي كانت تغطي حوالي ثمانين قيادة ، فلم تعد هذه الرقعة الكبيرة من البلاد خاضعة للمراقبة العسكرية[1] حيث انتشرت هذه المراقبات المدنية تدريجيا ولم يبقى تحت سلطة الجيش الفرنسي ابتداء من 1896م إلا أراضي الجنوب باعتبارها كانت منطلقا لحركات تمردية واسعة ضد الجيش الفرنسي مما استدعى المحافظة على سبعة مكاتب استعلامات في كل من قابس وقفصة وأم تمر ونفزاوة وفرسيانة والقيروان وعين دراهم.[2]

وقد أفضى انتشار المراقبات المدنية إلى جانب القيادات إلى تقسيم البلاد إلى عشرين مراقبة مدينة باعتبار واحدة لكل قيادتين ويرجع المراقبون المدنيون بالنظر مباشرة للمقيم العام وتتمثل مهامهم في إصدار الأوامر للقيادة والإطلاع على مراسلاتهم ، وتهدف هذه المراقبة إلى فرض احترام مصالح المستوطنين وحقوقهم وإلى متابعة تنفيذ التراتيب الصادرة عن الإدارة المركزية.[3]

زيادة على ذلك فإن المراقب المدني وإذ لم يكن له حق تسيير الشؤون الإدارية بصفة مباشرة فهو يتمتع وحده بحق مراقبة عمل المسئولين المحليين التابعين لدائرته إذ يستطيع استدعاءهم والتراسل معهم وإعطاءهم الأمر وذلك دون طمس شخصيته القياد الذي يمارسون نفوذهم لتطبيق قرارات سلطات الحماية حتى لا تتحمل هذه الأخيرة تبعات سياستهم أمام الأهالي [4].

وتتبوأ المهام الإستخبارية المركز الأول في مشاغل المراقبين المدنيين لذلك كانت سلطاتهم تشمل جمع فصائل الأمن من جندرمة وبوليس وغيرهم من الأعوان التونسيين وبتولي المراقب المدني إمداد المقيم العام بالمعلومات والتقارير عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية ومشاغل الرأي العام ومع أن دور المراقبين المدنيين كان رقابيا واستشاريا بالأساس فقد أتاحت لهم صلاحياتهم الأمنية انتهاج سياسة

[1] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 40.
[2] – علي المحجوبي، المرجع السابق ، ص 111.
[3] – خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 40.
[4] – علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 112.

شخصية والتأثير على خيارات الحكومة إزاء المنطقة الراجعة لهم بالمراقبة ، وبذلك انحرفوا عن مهمتهم الأصلية وأصبحوا يتدخلون مباشرة في شؤون الإدارة المحلية التي أصبحت تدريجيا إدارة مزدوجة وبذلك تعاظمت تكاليفها بعد أن كان الدافع الأساسي للمحافظة على الهياكل الإدارية التونسية هو الاقتصاد في مصاريف الإدارة .[1]

[1] خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص 95.

خاتمة :

في ختام الدراسة توصلنا إلى جملة من الملاحظات والنتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1_ عرفت تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تخلفا في شتى المجالات مما أدى إلى ركودها وتدهورها وبالتالي ضعفها وهذا ما جعلها عرضة للأطماع الخارجية .

2_ حكم البلاد التونسية بايات حسينيون وتصرف هؤلاء البايات كمستقلين في شؤونهم عن الدولة العثمانية .

3_ أخذ التنافس الاستعماري يشتد على هذا القطر العربي {تونس } بين فرنسا وانجلترا وإيطاليا حتى اتخذ شكلا إمبرياليا تمثل في محاولة السيطرة على السوق التونسية والحصول على امتيازات في الأراضي والمناجم والموانئ وبسط السيطرة المالية والنفوذ السياسي على تونس فاشتدت المنافسة في المرحلة الأولى بين انجلترا وفرنسا وفي مرحلة لاحقة بين فرنسا وإيطاليا .

4_امتداد تنافس الدول الأوروبية على النفوذ الاقتصادي في تونس إلى غاية مؤتمر برلين الذي أعطى لفرنسا الحق في تونس كمستعمرة فمهدت فرنسا لذلك باعتبار أن تونس دولة مستقلة عن الدولة العثمانية لأن ذلك سيجنبها فيما بعد مواجهة هذه الأخيرة.

5_ لقد قدمت فرنسا عدة مبررات لغزو تونس وتم إعداد تخطيط متكامل بمراحله العسكرية الدبلوماسية وتبريراته ،وتتمثل الخطوة الأولى في احتلال شمال البلاد وفرض معاهدة حماية على الباي ثم تستكمل الخطوة الثانية السيطرة على كامل البلاد واستند تبرير الحملة العسكرية إلى تدخل محدود لتأمين الحدود الفرنسية بالجزائر من إغارات قبائل الشمال التونسي.

6_يعتبر يوم 12ماي 1881م نهاية الاستقلال الفعلي لتونس وبدءا لعهد الحماية الاستعمارية.

7_ وكرد فعل على هذا الاستعمار الفرنسي تفجرت مقاومة شعبية في تونس تنادي الناس إلى الجهاد ودارت معارك المقاومة الشعبية ضد عدوتين اثنين في آن واحد ، ضد الباي وجنوده وضد

المحتل الفرنسي وفي كل مكان من البلاد هب الشعب التونسي يدافع ويقاوم وبرز زعماء شعبيون في كل منطقة.

8_وقد كان فرض فرنسا لصيغة الحماية بحث عن شكل آخر مغاير لتجربة ضم الجزائر إليها وكانت تلك التجربة قد كبدتها خسائر باهظة في المال والرجال ، فكانت الصيغة الجديدة مستوحاة من سابقة أحدثتها تتمثل في حكم البلاد حكما غير مباشر بواسطة السلطة التقليدية بإبقائها وظائفها.

9_ إن نظام الحماية الذي فرض على تونس اخفق كل الإخفاق في تحقيق مبدئه الأساسي وهو تحقيق الأمن والإصلاحات للشعب التونسي مما جعله نظاما يحقق كل المصالح والأهداف الفرنسية المادية والمعنوية تحت قناع الحماية .

10 - وقد تمثلت الهيمنة السياسية على البلاد التونسية من خلال فرض عدة معاهدات جديدة على الباي كمعاهدة 08 جويلية 1882 ومعاهدة 30 أكتوبر 1882 ، ومعاهدة المرسى الكبير التي خولت لفرنسا انتهاك سيادة الباي الداخلية .

11_ عملت فرنسا شيئا فشيئا منذ انتصاب الحماية على تجريد الباي من مختلف مهامه وصلاحياته الداخلية وكذا تجريده من صلاحياته الخارجية التي انتقلت بكاملها وبمهامها إلى سلطة الحماية كما عملت على تهميش العنصر المحلي في جميع المجالات.

الملحق رقم 01

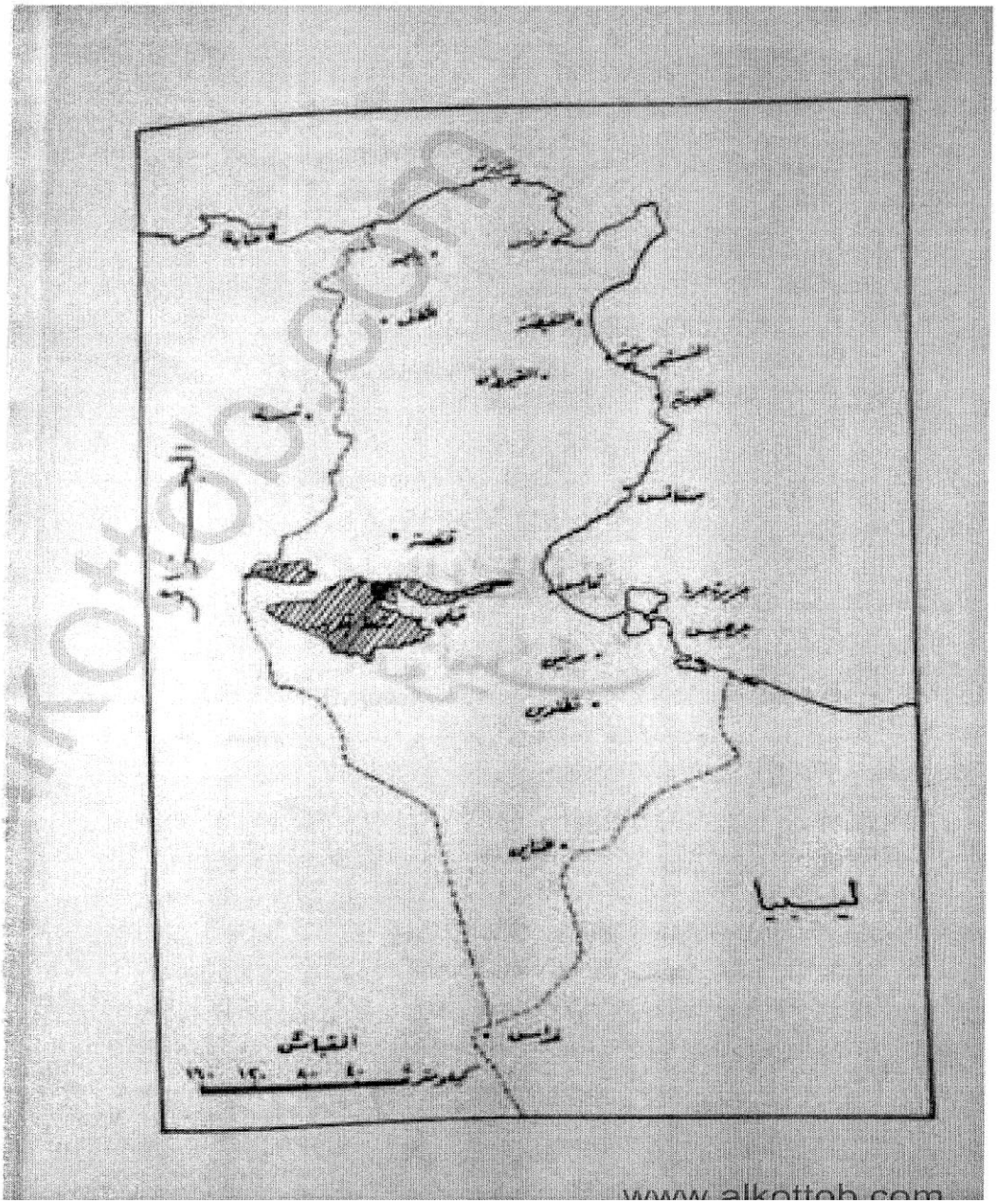

خريطة تونس

محمود شاكر ، المرجع السابق ، ص121.

الملحق رقم 02

— ٤ —

نص معاهده باردو المنعقده

فى ١٢ مايو ١٨٨١

إن دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو باى تونس ، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى ألا بد حدوث قلاقل كالتى حصلت أخيراً على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية ، وأن يحكما علاقات ودهما القديم وروابط حسن الجوار — قد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين السامين المتعاقدين . وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بارتار نائبا مفوضاً من طرفه ، فاتفق جنابه مع سمو الباى المعظم على البنود الآتية :

البند الأول

إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باى تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها .

البند الثانى

لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التى يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذى يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان ، فقد رضى سمـــو باى تونس أن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التى تراها صالحة لإستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل . ويزول هذا الإحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معاً بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على إستتباب الأمن العام والنظام .

نص معاهدة باردو

شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص413.

تابع للملحق رقم 02

البند الثالث

تتعهد دولة الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباى وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته وعائلته أو يعبث بأمن مملكته .

البند الرابع

تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

البند الخامس

يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباى وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية فى جميع القضايا التى تهم الجانبين .

البند السادس

يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا فى البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها . وفى مقابل ذلك يلتزم سمو الباى بألا يعقد أى عقد ذى صفة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدماً .

البند السابع

تحتفظ دولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباى لنفسهما بحق الإتفاق على وضع نظام للمملكة التونسيه من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائنى المملكة .

البند الثامن

تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويحدد

تابع لنص معاهدة باردو

شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 414.

تابع للملحق رقم 02

قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها اتفاق يعقد فيما بعد ، وتكون حكومة الباى هى المسئولة عن تنفيذ هذا الإتفاق .

البند التاسع

لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائرى من تهريب الأسلحة والذخائر فإن دولة سمو الباى يتعهد بأن يمنع قطعاً إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسى الأخرى بالمملكة التونسية .

البند العاشر

سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم الوثيقة المصدق عليها بعد ذلك لسمو باى تونس فى أقرب وقت ممكن.

وكتب بباردو فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ .

الإمضاء

محمد الصادق باى　　جنرال بربار

أنظر ـ تونس والحماية الفرنسية ، ومنظمة الأمم (نشر مكتب استعلامات اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستورى ـ القاهرة ١٣٦٨ هـ ـ ١٩٥٢) ص ٦٧ — ٧٥

تابع لنص معاهدة باردو

شوقي عطاالله الجمل ، المرجع السابق ، ص 415.

الملحق رقم 03

صورة روستان

خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص10.

الملحق رقم 04

صورة ماشيو

خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص10.

الملحق رقم 05

« حقيقة الحملة على تونس »

لوبوتي باريزيان، 29 سبتمبر 1881

سبعة آلاف رجل ومائة مليون فرنك، هذا ما كلّفتنا لحدّ اليوم الحملةُ على تونس، فكم، يا ترى، ستبلغ تكاليفها غدا؟

أعلنت «لاريبيبليك فرانساز» بكلّ جدّية، أنّ احتلال القيروان الذي هو ــ حَسَبَها ــ ليس سوى مسألة ستّة أسابيع أو شهرين، سيكون خاتمة هذه المغامرة البائسة. ومن جهتنا، فإننا نعتقد أنّ احتلال القيروان لم يمثّل أيّ شيء، وأنّه سيلزم، في مواجهة عصيان القبائل التّونسية الدائم، أكثر من مائة ألف جندي فرنسي للمحافظة على احتلال البلاد؛ كما نعتقد أيضا أنّ هذا الاحتلال سيتطلّب الاستمرار لمدّة عشر أو خمس عشرة بل وربّما عشرين سنة. وربّما لن يتوقّف هذا الاحتلال إلّا عندما تجبرنا كارثة قومية كبيرة على الجلاء عن الأرض الافريقية كما أجْبِرنا قبلا على مغادرة سوريا، وكما أجبرنا، قبلا، على مغادرة المكسيك وكما أجبرنا، قبلا، على مغادرة روما.

ولِمَ احتلال تونس؟ الرأي العامّ كلّه، الساعةَ، متأثّر بفعل المعلومات التي أوردتها الصحافة بغرض تسليط شيء من الضّوء على الأصل والبواعث الحقيقية لمغامرة خارجية كلّفت فرنسا، بعدُ، أكثر ممّا ينبغي من المال وأكثر ممّا ينبغي من الدّماء. وفي انتظار التحقيق البرلماني اللازم لاعطاء البلاد التّوضيحات التي تطالب بها، سنستعرض، في كلمات قليلة، بعض الأحداث التي ستبرز على حقيقتها جزءا من الدّوافع المخزية للحملة على تونس.

نحن الآن نعلم ــ أكثر ممّا يلزم ــ أنّ غارات الخمير لم تكن سوى تِعلّة، وأنّ غزو ممالك الباي كان مقرّرا منذ أمد بعيد. وقد ظهر أنّ السيد جول فيّري كان يكذب عندما أعلن من فوق المنبر أنّ الحكومة ستكتفي بمعاقبة بعض القبائل المتمرّدة. فحتّى وكالة هاوَاس ذاتها اضطرّت للتصرّيح بأنّه، في مطلع 1878، تحت نظام الدكاز والدي بروقليي والدّي فورتون، كان استقلال تونس مهدّدا، وأنّ مكائد مقيتة كانت تحاك للقضاء على الاستقلال الذاتي للايالة، بل إنّ البعض يؤكّدون أنّ هذه المكائدة ترجع الى 1875.

168

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص168.

ومن كان، يا ترى، محرّك هذه الدّسائس المعادية للجمهورية والمعادية للوطن؟ قنصلنا في تونس، السيد روسطان. وفِيمَ تمثّلت، يا ترى، دوافع الحملة التي خاضها هذا العون، الذين لم يخش عاقبة عمل تعس كهذا؟ لقد كانت دوافع مصالحه الشخصية ومصالح الشّركات المالية التي كان ينوبها؛ نقصد شركة مرسيليا وشركة بون ــ قالمة وشركة الباتينيول[1].

وليس من المفيد، في رأينا، أن نخوض، حاليا، في تفاصيل مناورات وأطماع الشركات المالية الأخرى الأدنى أهمّية التي كانت تبتغي حصّتها من الصّيد.

هكذا إذن، بعد عشر سنوات من التأمّل ومن الحكمة، أقحمت فرنسا، بفعل حكّام حمقى، في مغامرة دامية، تعيد إلى الأذهان أنحس حملات الامبراطورية : سوريا والميكسيك! لقد حان الوقت لتُسلط الأضواء على قضية تونس وليحاكم مجلس 1881 الوزراء المورّطين الذين انتزعوا من الأغلبية «الانتهازية» في المجلس السابق تصويتا على الثّقة لم يكونوا جديرين به.

إنّ كرامة البلاد وخلاصها يقتضيان أن تُحدّد المسؤوليات بدقّة وألّا تتحمّل الجمهورية عار إشهار السّيف، بلا سبب ولا حقّ، لحرب ليس من شأنها أن تمنحنا لا شرفا ولا عظمة!

إنّ ثقل قضية تونس المخزية يجب أن يُلقى كلّه على كاهل الحكومة التي أرادت دخولها رغم اعتراضات الحزب الجمهوريّ الشّديدة.

---

(1) إنّه من المهمّ أن نقدّم، منذ اليوم، ملخّص المشاريع التي كانت هدفا لأطماع الشركات المالية التي كلّفت السيّد روسطان برعاية مصالحها :

ــ كانت شركة مرسيليا تطالب بـ : 16.000 هكتارا على ملك الكونت دي سانصي (وهي الآن في يدها). و120.000 هكتارا من الأراضي الواقعة في النفيضة وفي أماكن أخرى.

ــ وكانت بون ــ قالمة تبتغي الحصول على إقامة خط سكّة حديدية يربط بين تونس وسوسة. مع تمديده حتى طرابلس.

ــ وأخيرا، اتّحدت بون ــ قالمة وشركة الباتينيول بغرض الحصول على :

1) امتياز مناجم طبرقة، وهو يمثّل أهمّ مشروع في تونس.
2) الـ 60 مليونا التي تتطلّبها أشغال ميناء بنزرت.
3) خطّ سكة الحديد الرابط بين تونس وبنزرت.
4) الـ 80 مليونا التي يتطلبها ميناء تونس.
5) احتكار الحلفاء.
6) حفر مضيق قابس.
7) أشغال البحر الدّاخلي وتنفيذ مشاريع رودار ودي ليسّابس.

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 169.

إنّ ساعة المقاضاة قد أزفت : لقد صُرفت ملايين عديدة، ولقد سقط هنالك، عساكر سيّئو الحظّ، في حرب لا طائل وراءها، والأمّة تطالب الآن بأن يقدّم لها حساب عن الأموال المبدّدة وعن الدّم المهدور!

إنّ الوطنية الصّحيحة تتمثّل في التّشهير بالأخطاء وفي إصلاحها وفي معاقبة أولئك الذين ارتكبوها!

(ترجمة : الصادق بن مهنّي)

170

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 170.

الملحق رقم 06

تحرّكات قوات الاحتلال (1881 – 1882)

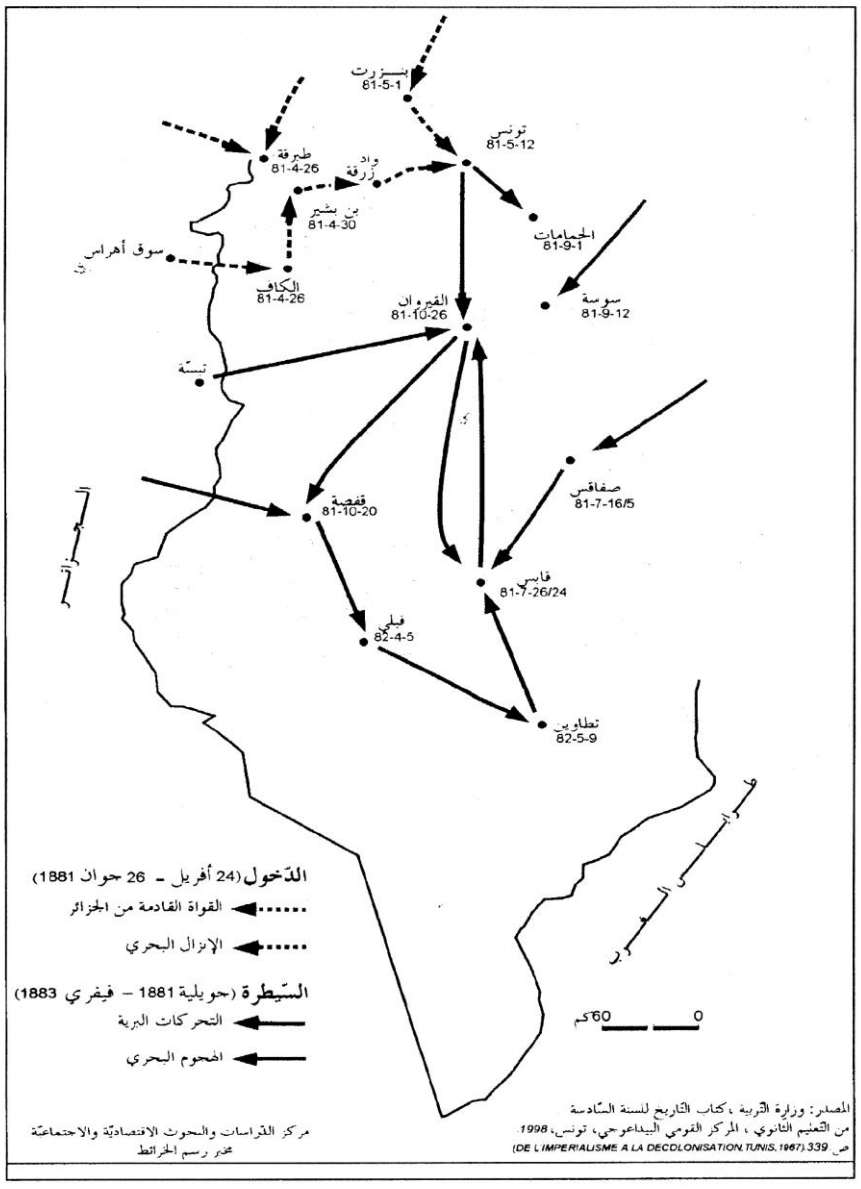

19

تحركات قوات الاحتلال (1881–1882)

خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص19

الملحق رقم 07

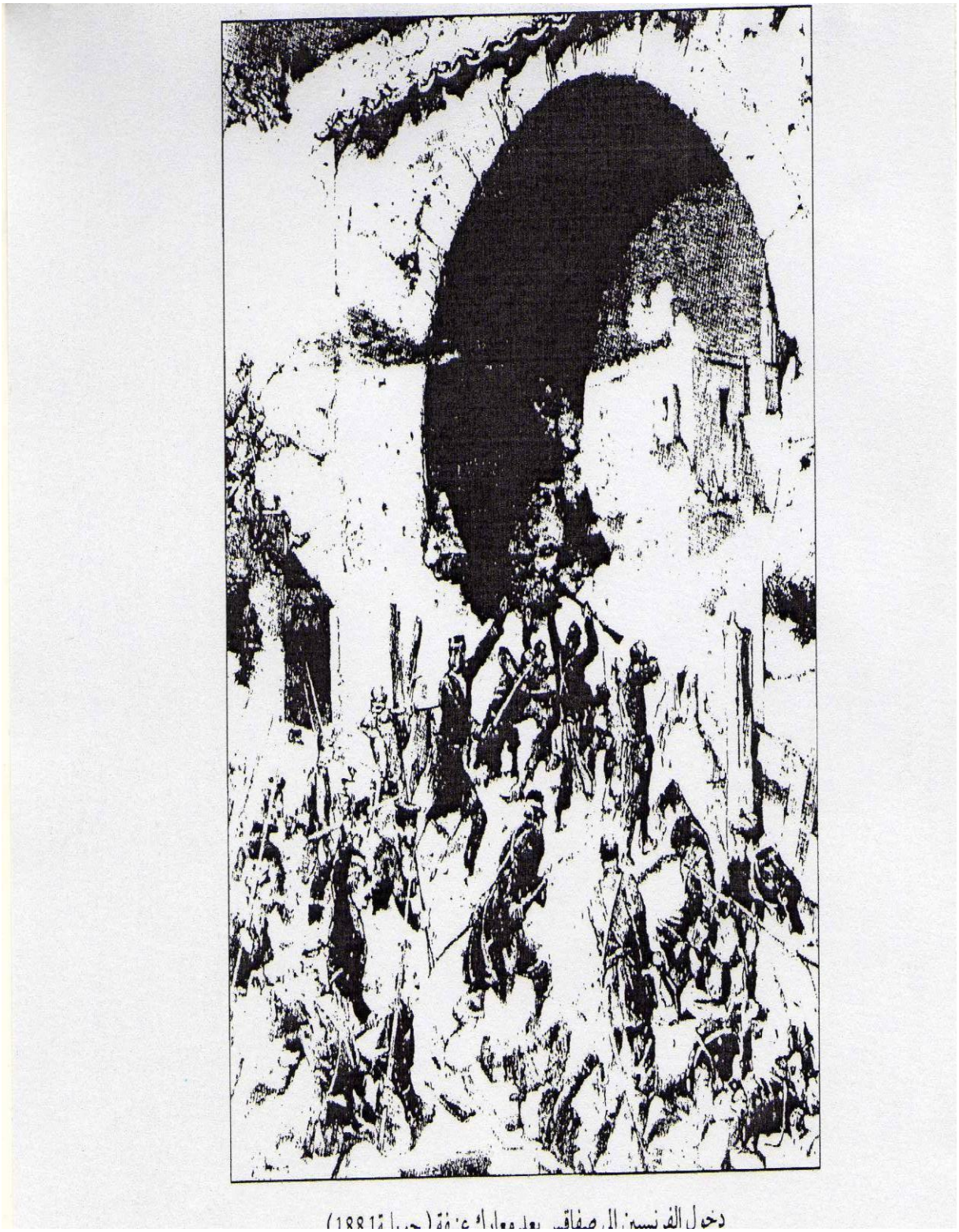

دخول الفرنسيين إلى صفاقس بعد معارك عنيفة (حوالي 1881)

دخول الفرنسيين إلى منطقة صفاقس

خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص25

الملحق رقم 08

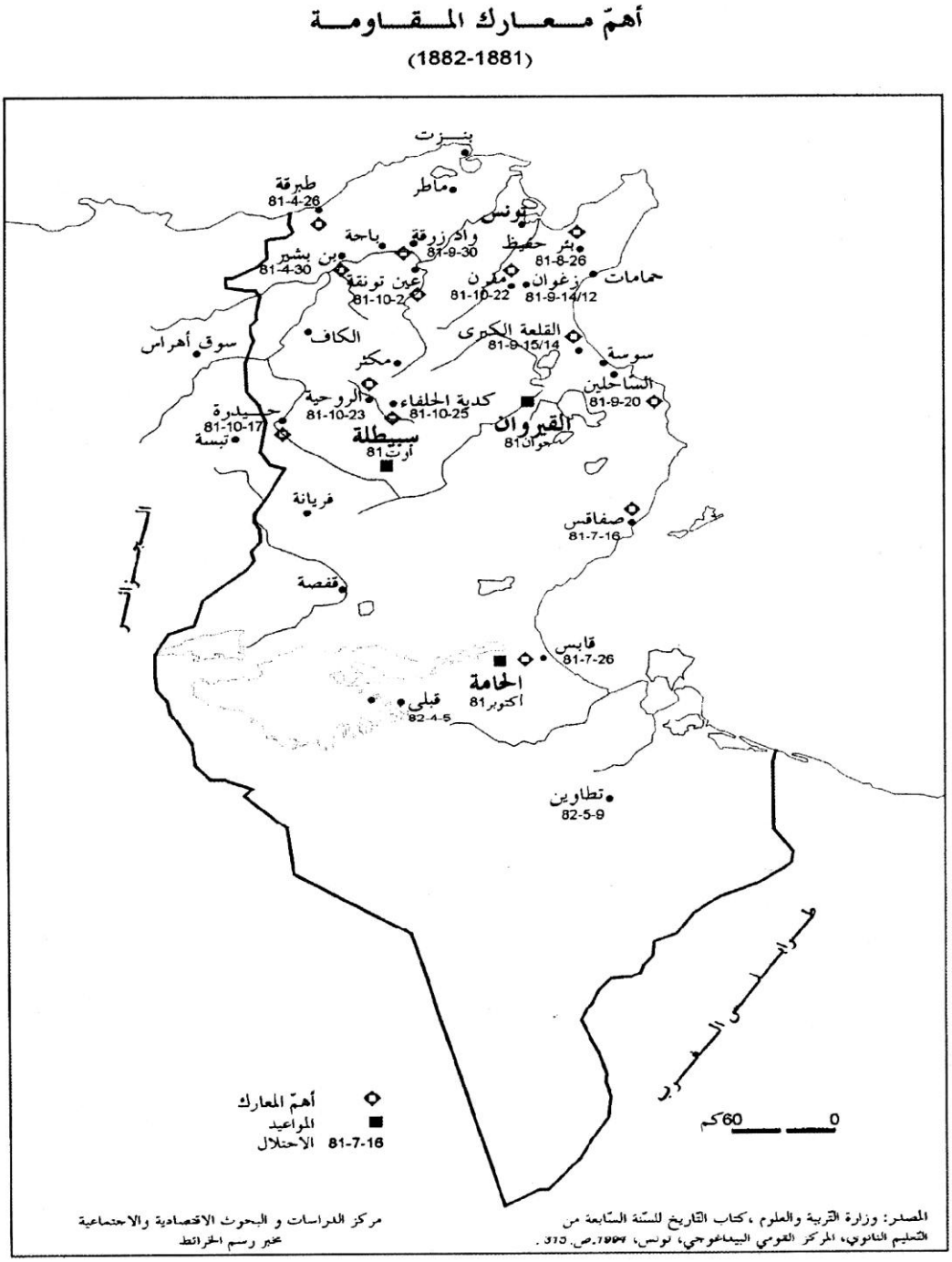

أهم معارك المقاومة

خليفة شاطر ، المرجع السابق ، ص25.

الملحق رقم 09

تقرير الى الحكومة الفرنسية حول السياسة التي يجب اتباعها في تونس بعد معاهدة 12 ماي 1881

لقد وقع قع التساؤل بادىء الأمر حول تحديد هدف سياستنا بتونس : إمّا الحاق هذه البلاد بالمقاطعات الجزائرية بصفة وقتية، وتركيز الحماية الفرنسية عليها بما يستدعيه هذا العمل من انعكاسات قانونية وديبلوماسية، فسياسة الالحاق المباشر ستجعل من عملية التنظيم الاداري للبلاد أمرا بسيطا لأن ذلك لا يعني سوى تطبيق النظام المعمول به في الجزائر بحذافيره. لكننا لا نستطيع بلوغ هذا الهدف إلّا اذا قمنا بتوسيع سابق لأوانه وربّما خطير لاجزاء لا تتجزأ من ترابنا الافريقي. وعلاوة على ذلك فان مثل هذه السياسة ستضعنا وجها لوجه مع الامبراطورية العثمانية من جهة طرابلس وتثير حزازات طالما حاولت السياسة الفرنسية تجنبها كما تحمّلنا مسؤولية كاملة في استتباب الأمن العمومي بكل ما يقتضيه ذلك من تضحيات عسكرية ومالية جسيمة في بلد غير مهيإ لقبول هيمنتنا وكثير التعرض لتيارات العصبية الاسلامية.

فإذا ما قرّرت الحكومة الفرنسية باعتبار ما يمكن أن تجنيه من فوائد غير ثابتة، المجازفة باتباع سيّاسة الحاق في الوضع الراهن للعلاقات بين الدّول التي لها نفوذ في البحر الأبيض المتوسط، فلا يجب أن ننسى بأنها تتناقض مع الشروط الواردة في معاهدة باردو من جهة ومن جهة ثانية مع تصريحات أسلافكم التي أخذتها القوى الأجنبية وخاصة انقلترا بعين الاعتبار.

ان انتصاب الحماية بصورة تامة سيرهقنا ويحملنا نفس النفقات الباهضة ونفس المسؤوليات الجسيمة التي يستوجبها الالحاق.

ان هذه الاعتبارات قد أدّت إلى البحث في نطاق التطور المنهجي والمعمول به في النظام الذي كانت المعاهدة فاتحة عهد له، عن الطرق الكفيلة بتقوية تأثير فرنسا بتونس دون غيرها من القوى الأوروبية. وذلك مقابل التضحيات التي تحملتها منذ سنة لكي تضمن الأمن على الحدود الجزائرية وتحول دون هيمنة القوى المنافسة لها على الإيالة.

157

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص157.

ان الاكتفاء بتنفيذ معاهدة 12 ماي له في اعتقادنا ايجابيات من بينها أن ذلك لا يتنافى مع أي من التصريحات السابقة للحكومة ولا يخدش المشاعر المتيقظة ويبقي إلى أن يأتي ما يخالف ذلك على الاتفاقيات التي أبرمها الباي مع القوى الأجنبية الأخرى والتي لا يمكن مراجعتها في الظرف الحالي. ومن فوائد هذه السياسة أيضا أنها تسهل ادخال أساليبنا الادارية بتونس بصفة تدريجية وفي نهاية الأمر فانها تضمن مستقبلنا وتسمح لنا بالتمركز في الايالة التونسية استعدادا لما يمكن أن يطرأ من تغيير في خريطة افريقيا الشمالية ودون أن تحدّ من أطماع الحكومة الفرنسية في مناطق أخرى.

حرّره بول كانبون وهو أحد أعضاء اللجنة التي اجتمعت في شهر مارس 1882 للنظر في السّياسة التي يجب توخّيها في تونس والتي تتركّب علاوة على كانبون من روسطان ودكراي مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية وهربات رئيس الديوان بنفس الوزارة. (وثائق الكاي دورساي ــ تونس ــ مذكرات ووثائق المجلّد 21).

158

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 158.

الملحق رقم 10

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،

اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي

لتحديد العلايق الكائنة بين

هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد الميمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان العهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه المحرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضره الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

155

اتفاقية المرسى

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص155.

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تتغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كانبون
محمد الصادق باي

156

علي المحجوبي ، المرجع السابق ، ص 156.

المصادر:

1. الثعالبي عبد العزيز ، تونس الشهيدة ، ط1 ، تر. سامي الجندي ، دار القدس ، 1975 .
2. ج ، أو هاينسترايت ، رحلة العالم الألماني إلى الجزائر وتونس وطرابلس ، (1145-1732) تر ، ناصر الدين سعيدوني ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، تونس ، 2008 .
3. فيرو شارل ، **الحوليات الليبية** منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ، تع مُحَمَّد عبد الكريم الوافي ، ط3 ، منشورات جامعة قازينوس ، بنغازي ، 1994 .

المراجع :

1. أبو زكريا يحي ، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالبي إلى الغنوشي ، (د.ن) ، (د.م.ن) ، 2003 .
2. أمين أحمد ، زعماء الإصلاح في العصر الحديث ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، (د.ت) .
3. إسماعيل حلمي محروس ، تاريخ إفريقيا الحديث المعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية ، ج1 ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2004 .
4. ابن خوجة مُحَمَّد ، صفحات من تاريخ تونس ، تح ، حمادي الساحلي والجيلالي بن الحاج يحي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت .
5. بروكلمان كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، تر، نبيه أمين فارس ومنير البقلبكي ، ط05 ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، 1968.
6. بوعزيز يحي ، الاستعمار الأوربي الحديث في إفريقيا وآسيا وجزر المحيطات ، ط5 ، دار البصائر للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 .
7. بيضون جميل وآخرون ، تاريخ العرب الحديث ،ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع ، (د.م.ن) ،1991 .
8. تامر الحبيب ، هذه تونس ، مطبعة الرسالة ، (د.م.ن) ، (د.ت) .
9. التميمي عبد الجليل ، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي** الجزائر وتونس وليبيا (1816-1871)، ط2، منشورات مركز الدراسات والبحوث ، زغوان ، 1985 .
10. التميمي عبد الجليل ، الجيش التونسي في عهد مُحَمَّد الصادق باي (1859-1882) ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، صفاقس ، نوفمبر 1995 .
11. التميمي خلف عبد المالك ، **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي** (المغرب العربي – فلسطين – الخليج العربي دراسة تاريخية مقارنة) ، دار عالم المعرفة ، الكويت ، نوفمبر 1983 .
12. الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث** ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، ط1 ، مكتبة الأنجلو المصرية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1977 .

13. الجندي أنور ، **العالم الإسلامي** والاستعمار السياسي والاجتماعي والثقافي ، ط2 ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، لبنان ، 1983.

14. جوهر حسن مُحَمَّد ، تونس ، دار المعارف ، مصر، 1961.

15. حميدي جعفر عباس ، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر ، عمان ،الأردن ، 2002.

16. داهش مُحَمَّد علي ، في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2004 .

17. دسوقي ناهد إبراهيم ، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر ، ط1 ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2008 .

18. راشد أحمد إسماعيل ، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر** ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا ، ط1 ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، 2004 .

19. رأفت غنيمي الشيخ ، التاريخ المعاصر للأمة العربية الإسلامية ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1992.

20. رافق عبد الكريم ، العرب والعثمانيون 1516 – 1916 ، ط1 ، دار الحكمة للطباعة والنشر ، دمشق ، 1974.

21. زوزو عبد الحميد ، تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2009.

22. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1999 .

23. المحجوبي علي ، ما يجب أن تعرف عن انتصاب الحماية الفرنسية بتونس ، سراس للنشر ، تونس ، 1986 .

24. عبد السلام أحمد ، مواقف إصلاحية في تونس قبيل الحماية ، ط1 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1987.

25. عبد الله طاهر ، **الحركة الوطنية التونسية** رواية شعبية قومية جديدة 1830 – 1956 ، منشورات دار المعارف للطباعة والنشر ، تونس ، (د.ت).

26. عمر عبد العزيز عمر ، جوانب من تاريخ المغرب العربي في العصر الحديث ، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع ، الإسكندرية ، 2000 .

27. عيد عاطف ،حليم ميشال ، قصة وتاريخ الحضارات العربية تونس _ الجزائر ، 1998 – 1999 .

28. غانياج جان ، ثورة علي غذاهم ، 1864 ، تر ، لجنة من كتاب الدولة ، الدار التونسية للنشر، تونس ، (د.ت) .

29. غلاب عبد الكريم ، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي أصل الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر ، ج3 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي بيروت ، 2005 .
30. فرح دعاء ، الحضارات في الذاكرة ، العالم العربي تاريخ سياسة وحضارة (ليبيا – السودان – المغرب – ....) ، (د.م.ن) ، 2003-2004 .
31. قدورة زاهية ، تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1967 .
32. القصاب أحمد ، تاريخ تونس المعاصرة (1881-1956) ، ط1 ، الشركة الوطنية التونسية للتوزيع ، تونس 1986
33. سامح عزيز ، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ، تر : عبد السلام أدهم ،ط1 ، دار لبنان للطباعة والنشر ، لبنان ، 1969 .
34. سكري رفيق ،هند فتال ، تاريخ المجتمع العربي الحديث والمعاصر ، ط1 ، (د-ن) ، (د.م.ن) ، 1988.
35. شاكر محمود ، **التاريخ المعاصر** بلاد المغرب ، ط2 ، المكتبة الإسلامية ، بيروت ، 1996 .
36. شاطر خليفة ، **تونس عبر التاريخ** الحركة الوطنية ودولة الاستقلال ، ج3 ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية ، تونس ، 2005 .
37. الشريف مُحَمَّد الهادي ، ما يجب أن تعرف عن تاريخ تونس ما قبل التاريخ إلى الاستقلال ، تر، مُحَمَّد الشاوس، مُحَمَّد عجينة ، ط3 ، دار سراس للنشر ، تونس ، 1993 .
38. ياغي إسماعيل أحمد ، محمود شاكر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ، ج2 ، إفريقيا ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، 1993.
39. ياغي إسماعيل أحمد ، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1 ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000 .
40. يحي جلال ، المغرب العربي والاستعمار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر ، 1966 .

الحوليات والمجلات :

1. المجلة التاريخية المغربية ، العدد 01 ، جانفي 1974 ، تونس.
2. المجلة التاريخية المغربية ، العدد3 ، جانفي 1975م، تونس .

المذكرات :

1. خرنق مبروكة ، العلاقات التونسية الفرنسية خلال القرن السابع عشر، 1605 – 1705 سياسيا وتجاريا ، مذكرة الماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،غرداية ، 2011-2012 .
2. مليكة الشيخ ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين تونس وفرنسا خلال القرن الثامن عشر ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، غرداية ، 2011 / 2012 .

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة ..... **أ.ب.ج.د**

الفصل التمهيدي : أوضاع تونس قبيل الحماية الفرنسية **07**

المبحث الأول : الوضع السياسي.....07

المبحث الثاني: الأزمة المالية في تونس.....11

المبحث الثالث: الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي 13

الفصل الأول : التنافس الدولي على تونس وسقوطها في أيدي الفرنسيين.....**19**

المبحث الأول : التنافس الدولي على تونس 19

دوافع التنافس الاستعماري 19

أ – الدوافع الاقتصادية 19

ب – الدوافع الاجتماعية 20

ج – الدوافع الدينية 20

التنافس الدولي على تونس.....21

أ – موقف فرنسا 21

ب – موقف بريطانيا.....24

ج – موقف ايطاليا 25

مؤتمر برلين 27

المبحث الثاني : احتلال البلاد التونسية ومقاومة الأهالي لهذا الاحتلال.....32

مبررات فرنسا لغزو تونس.....32

الحملة الفرنسية على تونس 33

المقاومة بالشمال 35

المقاومة بالجنوب 37

المقاومة بالساحل والوسط.....40

الفصل الثاني: الحماية أمام الرأي العام وتوطيد نظام الحماية.....45

المبحث الأول : إعلان نظام الحماية.....45

معاهدة باردو.....45

ما بعد معاهدة باردو.....48

أنصار التخلي عن الإيالة التونسية.....50

أنصار سياسة الإلحاق.....52

أنصار نظام الحماية.....53

المبحث الثاني : توطيد نظام الحماية.....56

الهيمنة السياسية على البلاد 56

1 – فرض معاهدات جديدة على الباي.....56

2 – إلغاء اللجنة المالية الدولية 58

3 – إلغاء المحاكم القنصلية 60

الهيمنة الإدارية على البلاد التونسية 61

أ – الإدارة المركزية 61

ب – الإدارة المحلية 64

خاتمة.....69

الملاحق.....**72**

قائمة المراجع **89**